جامعة أسوان
كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التخطيط الاجتماعي

Aswan University
Faculty of Social Work
Social Planning Dep.

بحث بعنوان/

متطلبات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية

إعداد/

د. وائل عبد العزيز يوسف عبد العزيز

مدرس التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

١٤٤٠هـ/٢٠١٨م

أولاً: مشكلة البحث:

يعاني المجتمع المصري اليوم من تحديات اجتماعية أفرزتها التغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي لحقت بكيان ووظائف مؤسسات المجتمع المختلفة، ومما لا شك فيه أن هذه التغيرات التي أصابت عمق القيم والمعايير السائدة في المجتمع ساهمت وبشكل مباشر في ظهور العديد من المشكلات ومن أبرزها الفقر.

حيث تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بزيادة فقر الفقراء وثراء الأثرياء (حسن م.، ٢٠٠٧، صفحة ١٤)، وهذا ما كشف عنه تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء من زيادة معدل الفقر في مصر عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ الى ٣٢.٥٪ مقابل ٢٧.٨٪ عام ٢٠١٥ بزيادة ٤.٧٪، مما يبرز تدني مستوى اشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨).

ونظراً لأن الأسرة تعد بمثابة مؤسسة اجتماعية لها أهميتها لما لها من أثر في حياة الفرد وتشكيل سلوكياته فقد أصبحت الأسرة مهددة في وقتنا الراهن بآفة الفقر الذي يؤثر بشكل كبير علي ثقة الاسرة بنفسها حيث يشعر الفقير بأنه عاجز لا يستطيع القيام بالكثير من المهام ولا يستطيع أن يحقق آماله وطموحاته بما ينعكس بالسلب عليه وعلى أسرته فيواجه العديد من المشكلات المتعلقة بفقره (Lymbery & Butler, 2004, p. 13).

وإذا كان الفقر: هو تدهور الأوضاع والظروف المعيشية لفئات اجتماعية معينة والمتسمة بالحرمان علي مستويات مختلفة، وإذا كان الفقراء هم الذين لا يستطيعون الحصول علي سلة السلع الأساسية (بدر، ١٩٩٨، صفحة ١٠)، إلا أنه أيضاً يرتبط بالعديد من الظروف الاجتماعية السيئة كالمرض، عدم كفاية المأوى، سوء التغذية، تدني التحصيل الدراسي، الأمية، انخفاض مستوى العمر المتوقع وقلة فرص الحصول علي الخدمات الصحية والعديد من الخدمات الأخرى بالإضافة الي الدخل المنخفض. (hall & midgley, 2004, p. 45).

ومن هذا المنطلق تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر ذات الصلة المباشرة بحياة الأفراد وثقافاتهم، وذات تماس بأنماط سلوكهم الاقتصادي والاجتماعي، كما تعد نمطاً من أنماط الظواهر المركبة لتضمنها مجموعة من العوامل والمعتقدات المختلفة التي تميز ثقافة الأفراد، وتلازم هذه الظاهرة كثيراً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تصبغ حياتهم، وتحدد كثيراً من أوجه استجاباتهم ومواقفهم (كرادشة و أبوحيدر، ٢٠١٥، صفحة ٢٢٧).

ومن ثم تتجسد ظاهرة الفقر في حالة من نقص الحاجات الأساسية لدى بعض الأشخاص والمتعلقة بالمسكن والملبس والغذاء، أو نقص الموارد الاقتصادية بصفة عامة، وهذا ما أشارت اليه العديد من الأدبيات كدراسة (بندق، ٢٠١٠) حيث أشارت نتائج الدراسة الي أنه بالفعل يوجد نقص في العديد من الحاجات التي يجب إشباعها لدى سكان المجتمع الحضري، ويرجع ذلك (مغازي، ٢٠٠٨) إلي ان هناك مجموعة من المتغيرات المجتمعية والمتمثلة في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمادية والسياسية التي تؤثر علي درجة إشباع الاحتياجات الضرورية

للفقراء السجناء، بينما تعرضت دراسة (العضايلة، ٢٠٠١) لأسباب الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم فكانت أهمها غلاء الأسعار وكبر حجم الأسرة وشيخوخة رب الأسرة وعدم قدرته على العمل وعدم توافر فرص العمل، وإعالة المرأة للأسرة، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Duncan, Magnuson, & Votruba-Drzal, 2014) بأن الأسر الفقيرة تعاني من ندرة المورد المالي بالإضافة الى عدم الأمان والسكن غير الصحي مما يزيد الضغط في حياتهم اليومية، لذلك تسعى الي العمل لساعات طويلة مما يؤثر علي أفراد الاسرة وعلاقاتهم، كما أفادت دراسة (Pierce, 2015) أن جهود الدولة المحلية البطيئة وغير الكافية لتحسين تقديم الخدمات وعدم المساواة في الوصول الي الخدمات تؤدي الى تدهور نوعية الحياة المعيشية للأسر ذات الدخل المنخفض، وقد اتفقت معها دراسة (touchton & acker-hocevar, 2001) بينما أشارت دراسة (Hallerod & Larsson, 2008) أن هناك العديد من المشاكل التي يعاني منها الفقراء وتؤدي الى استبعادهم الاجتماعي وهي انخفاض الدخل وعدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة والضغط النفسي والمشاكل الصحية والتي يجب فهمها من منظور الاستبعاد الاجتماعي لهذه الفئات، بالإضافة الي ذلك هناك مؤشر آخر للاستبعاد الاجتماعي أشارت اليه دراسة (Nolan & T. Whelan, 2009) ألا وهو الحرمان المادي الذي يجمع بين الفقر والاستبعاد الاجتماعي وأوصت بضرورة الاهتمام بتحسين مؤشر الحرمان المادي الذي يعاني منه الفقراء، وهذا ما أوضحته وأكدت عليه دراسة (فرغلي، ٢٠٠٩) حيث توصلت الي أن الفقراء في حاجة الى التدريب لتنمية قدراتهم علي حل المشكلات الاجتماعية وأن الفقراء لديهم الرغبة والاستعداد في المشاركة المجتمعية وليس العزوف عنها ويدركون أهمية مشاركتهم في برامج ومشروعات التنمية وهم على وعي بأهمية دورهم، كما أنهم يستخدمون وسائل لإدارة التكيف مع فقرهم وأهمها البحث عن مصادر لزيادة دخلهم مع مواجهة الظروف القاسية وعدم الهروب منها.

لذا أصبحت عملية الحد من الفقر ضرورة حتمية دينية وأخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية علي البشرية وتستدعي مكافحة جذور وأسباب الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، والتأكد من أن الفقراء يمكنهم الوصول الي مصادر الإنتاج بما فيها الإقراض والتعليم والتدريب (السروجي، ٢٠١١، صفحة ١٨).

بيد أن هذه الظروف الاقتصادية السيئة التي يمرون بها تجعل الفقراء يقومون برهن ممتلكاتهم الشخصية، واقتراض النقود من المرابين، وإنشاء جمعيات محلية مع الجيران لمواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة، واستخدام الملابس المستعملة، وتقبل الهبات، وشيوع نمط شراء كميات صغيرة من الطعام (رشوان، ٢٠٠٧، صفحة ٩٧).

ترتب علي ذلك وجود آثار مزرية للفقر والتي يمكن أن تكون ظاهرة الغارمين أحد ثمارها، حيث يعتبر ارتفاع نسبها دلالة علي الركود الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبح يعيشه المجتمع المصري، خاصة مع تزايد الأزمات الاقتصادية والتي أسفر عنها متناقضات عدة أبرزها محدودية أجور ودخول الأفراد في مقابل ارتفاع مستوى الطموحات من متطلبات المعيشة، علاوة علي ذلك فإن هذه الظاهرة يتوقع لها أن تتزايد خطورتها مع تعقد الحياة اليومية، حيث

انعكس ما تقدم سوءً علي رؤوس الفقراء ليزيدهم فقراً ففي سبيل تلبية احتياجاتهم اضطروا الى الاقتراض من المرابين والمؤسسات المالية بفوائد عالية، ونظراً لظروفهم وقلة دخولهم تراكمت عليهم الديون مما أدى الي سجنهم.

فالفقراء الغارمين من الفئات التي تحتاج الي رعاية خاصة حيث ينظرون الي الحياة نظرة تختلف عن الآخرين فتتأثر نظرتهم للحياة بظروف حياتهم، والفقر المدقع الذي يعانون منه ومدى تقدير واشباع احتياجاتهم وما يحصلون عليه من خدمات ودعم من الآخرين والمجتمع حيث أن اهمال الحاجات الفعلية لهذه الفئات يؤدي الي عدم الرضا بينما ينجم عنه عدم الولاء للمجتمع وربما الأسرة مما يساعد علي تنامي وتفشي الجريمة داخل المجتمع (أحمد م.، ٢٠١٦، صفحة ٢٢٦)، وهذا ما أكدت عليه دراسة (عبدالعظيم، ٢٠١٤) من أن خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للمرأة الغارمة وأسرتها مرتبة كالآتي (خدمات اجتماعية، صحية، اقتصادية، قانونية) تقدم بمستوى متدني وأن ٣٢٪ من عينة الدراسة غير راضيات عن تلك الخدمات نظراً لعدم تقديمها بالكفاءة المطلوبة، كما توصلت دراسة (محمد أ.، ٢٠١٧) الي أن أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة الغارمة مرتبة كالآتي (مشكلات نفسية، قانونية، اجتماعية، صحية، تعليمية)، كما توصلت دراسة (عبدالمقصود ش.، ٢٠١٣) الي أن هناك علاقة بين الضغوط الاجتماعية والاقتصادية لسجينات الفقر المفرج عنهن وعلاقتها بتوافقهن الاجتماعي، بينما أكدت دراسة (سلام، ١٩٩٨) بأن هناك علاقة طردية بين اشباع الحاجات الصحية والتعليمية والأمنية والترفيهية للمواطنين والانتماء للمجتمع، وبالتالي كلما كانت خطط التنمية معبرة عن الاحتياجات الضرورية من برامج الرعاية الاجتماعية للناس وخاصة الفقراء كلما زاد الولاء والانتماء في المجتمع، كما أضافت دراسة

بالإضافة الي ذلك فإن خفض معدلات الفقراء الغارمين يعد من الأهداف الرئيسة للتنمية (الليثي، ٢٠٠٧، صفحة ٥)، ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة الاهتمام بالإنسان فهو محور التنمية التي تركز علي توفير حقوقه الإنسانية وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجاته في الطعام والشراب والملبس والصحة والضمان الاجتماعي وحريته في التعبير، ويقتضي ذلك العمل على تنمية مختلف طاقاته البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والمهارية والابداعية (عمار، ٢٠٠٧، صفحة ٣٧).

فالتنمية قضية تتحقق بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلاً مع ضرورة تضافر كافة الهيئات والأجهزة القائمة في المجتمع الحكومية والأهلية من أجل تحقيقها باعتبارها هدفاً قومياً يسعى الجميع الي تحقيقه (السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة الي العولمة، ٢٠١٢، صفحة ٦)، وهذا ما أكدت عليه العديد من الأدبيات حيث أشارت دراسة (DAHAL, 2011) الي ضرورة إعادة توجيه برامج ومشاريع التنمية الي اعتماد نموذج أكثر شمولية لمشاركة الفئات المهمشة والتغلب علي الصعوبات التي تواجه تلك الفئات، وهذا ما أكدت عليه دراسة (فرج، ٢٠١١) من ضرورة مشاركة الفقراء خاصة النساء في التنمية، وتمكين المرأة من الاستفادة من برامج الرعاية الاجتماعية بإقامة شبكة ضمان اجتماعي ودعم مادي للنساء الفقيرات لضمان حياة كريمة لهن وأيضاً

تصميم برامج لتدعيم دور المرأة سواء تعليمية أو تدريبية أو برامج توليد الدخل، بالإضافة الي ذلك أشارت دراسة (cotler, 2005) الي أن الجماعات ذات الدخل المنخفض خاصة التي تعولها نساء فتعتبر المشروعات الصغيرة هي المجال الأمثل لاستثمار قدراتهن، حيث أن استثمار قدرات الفقراء وإعادة توظيفها من أجل تحسين مستوى معيشتهم تتقارب تكلفتها المالية مع قدرات تلك الأسر التي تحتاج الي دعم محدود، كما خلصت دراسة (الثلاثيني، ٢٠١٤) الي أن المنح الصغيرة لها دور في تمكين الاسر الفلسطينية التي تعاني من الفقر المدقع من خلال نقل الأصول لهم لبدء أنشطة اقتصادية مدرة للدخل تساعد في تحسين مستوى المعيشة لديهم، بينما أكدت دراسة (عفيفي، ٢٠٠٧) علي فكرة محورية مفادها أن الفقر كظاهرة اجتماعية عالمية لن تنجح أساليب مواجهته لتحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة طبقات المجتمع إلا بتضافر كل الجهود بين الفقراء والدول والمجتمع المدني بوصفهم شركاء فاعلين في صياغة منظومة متكاملة تتساند وظيفياً داخل عقد اجتماعي للقضاء علي الفقر وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية المستدامة، وعليه جاءت دراسة (Iqbal, 2007) لتشير الي أهمية تعزيز وحماية الحق في التنمية، ومعالجة حالات انتهاك حقوق الانسان الجسيمة.

وبناء علي ما تقدم يتضح لنا أن الفقر يمثل عقبة أساسية للتنمية، كما يشكل الفقر والحرمان خطراً علي الاستقرار الاجتماعي، السياسي والأمني، ولهذا فالتنمية البشرية خاصة للفقراء الغارمين تعتبر أولى المكونات التي يجب أن تشتمل عليها عملية التخطيط للانطلاق نحو التنمية الاجتماعية، الأمر الذي جعل الدولة تسعى لإيجاد آلية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية لتلك الفئات التي لا تتوفر لها مظلة الحماية الاجتماعية.

حيث تهتم تشريعات الحماية الاجتماعية بتأمين وسائل العيش والراحة للمواطنين عن طريق وقايتهم من التعرض الي الحاجة، والي ما يفقدهم القدرة علي إيجاد العمل وممارسته، وتعويضهم عن الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وتنمية قدراتهم علي العمل والتكسب، كما تهتم بتوفير خدمات الصحة والتعليم وكافة تدابير الحياة الآمنة الكريمة والعمل اللائق (منظمة العمل العربي، ٢٠١٢، صفحة ١٧).

وتتضمن الحماية الاجتماعية رؤيتين أولهما: الرؤية الضيقة ذات الطبيعة التكتيكية والتي تنظر الي الحماية باعتبارها أداه لتوفير الإعانات أو المساعدات قصيرة المدى لمساعدة الأفراد والأسر علي مواجهة الفقر، وفي ذات الوقت تطوير قدراتهم بما يساعدهم علي استنفارها باتجاه البحث عن فرص اقتصادية واجتماعية تتيح لهم تحسين أوضاعهم، ثانيهما: هي الرؤية البعيدة والتي تعمل الحماية فيها علي تعبئة مواردهم المعنوية والمادية التي تزودهم بالقدرة على الحصول علي الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي يحصل عليها الآخرون عادة، ومن ثم يصبحون قادرين علي شغل الأدوار الاجتماعية التي تؤهلهم للحصول علي حقوقهم في إشباع احتياجاتهم الأساسية (قورة، ٢٠١٠، الصفحات ١٩-٢٠).

حيث تمثل الحماية الاجتماعية استثمار في رأس المال البشرى وفى التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، وبالنسبة إلى الدول وشعوبها لا تمثل الحماية الاجتماعية مسألة استحقاق ومسؤولية فحسب وإنما مسألة حقوق حيث أصبحت الحماية الاجتماعية واحدة من المكونات الأساسية لسياسة اجتماعية متكاملة وشاملة، وحق من حقوق الإنسان (هاشم، الحماية الاجتماعية للفقراء قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، ٢٠١٤، صفحة ١٨).

وهذا ما أكدت عليه دراسة (احمد، ٢٠١١) الي ضرورة تفعيل الصور المختلفة للحماية الاجتماعية في مصر بما يساعد في تحقيق سياسة اجتماعية متكاملة، بينما جاءت (Sirojudin, 2013) لتكشف لنا أن برامج الحماية الاجتماعية تحقق أهدافها من خلال توفير فرص عمل لجميع أفراد المجتمع وذلك من خلال تسهيل الحصول على القروض الصغيرة، وقد اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت اليه دراسة (سليم، ٢٠١٤) من أن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد ساهم في توفير الكثير من فرص العمل للشباب بالإضافة الي مساهمته في تحسين المستوى الاجتماعي للمستفيدين من برامجه، كما توصلت دراسة (Stanley, 2014) إلى أن التأمين ضد البطالة شرط أساسي لتحقيق الحماية الاجتماعية، في حين أكدت دراسة (Brearley, 2011) على أن نظام الحماية الاجتماعية يتضمن التأمين الاجتماعي، المعونة الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر كما يتضمن نظام الحماية الاجتماعية توفير فرص التعليم والرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع، وقد اتفقت تلك الدراسة مع دراسة (Michielsen, 2012) في أن برامج الحماية الاجتماعية تسعى إلى توفير برامج التأمين الصحي عالي الجودة لجميع أفراد المجتمع.

وتبذل الحكومة المصرية جهوداً كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي، وعلى الرغم من تلك الجهود، تؤكد الأدلة المتاحة أن قدرا كبيرا من هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه ويتسرب لغير مستحقيه ويؤدي ذلك إلى عدم العدالة الاجتماعية (حلمي، ٢٠٠٥، صفحة ١)، وهذا ما توصلت اليه دراسة (حمام، ٢٠١٣) من أن تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي تجاه الفئات الأولى بالرعاية يؤدي الي تفاقم مشكلة الفقر في مصر.

لذا أصبح الزاما علي القطاع الحكومي إيجاد شريك قوي وفعال لمعاونته، خاصة في ظل السياسات الدولية التي تهدف الي إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مواجهة الفقر (الكردي، ٢٠١٤، صفحة ١٢)، وهذا ما أوضحته الدراسة الميدانية (عبده، ٢٠١٤) من بروز الجمعيات وتناميها بشكل كثيف داخل المجتمع المصري بالإضافة إلى وجود الأنماط الرعائية والتي تعتمد بشكل مباشر على المساعدات المادية وتقديم الملابس والمأكل، كما أن التحولات التي ألمت بالمجتمع المصري وتراجع دور الحكومة عن مساعدة الفقراء ومحدودي الدخل دفع بالمنظمات غير الحكومية إلى مساعدة الفئات المهمشة داخل المجتمع المصري من خلال إتباع أساليب جديدة للتعامل مع ظاهرة

الفقر في الريف والحضر، تعتمد على التمكين والدمج لهذه الفئات من خلال تنوع المشروعات والخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية كعملية الإقراض، والتدريب المهني، ومحو الأمية والتوظيف وغيرها من المشروعات والخدمات، كما أشارت دراسة (pospisilova, 2011) أيضاً الي أنه في ظل عجز الحكومات عن تنمية قدرات الأفراد تكتسب المنظمات التطوعية أهمية كبيرة في تنفيذ المبادرات التنموية، حيث تساعد الشرائح المهمشة وتعلمهم كيفية الاعتناء بأنفسهم، ويتحقق ذلك من خلال نظرة المنظمات التطوعية الي المحرومين والفقراء باعتبارهم مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، كما أنه يجب أن تتصف هذه المبادرات التنموية بدمج كافة شرائح المجتمع دون استثناء أو اقصاء، في حين توصلت دراسة (نبيل، ٢٠١٠) الي ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الصعوبات المادية ونقص الموارد سعياً لتطوير خدمات الرعاية الإنسانية والبنية الأساسية الصحية والتعليمية والاجتماعية والترفيهية والضمان الاجتماعي، كما أكدت دراسة (هريدي، ٢٠١٥) الي أن من أهم اسهامات الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للفقراء من الشباب هو توفير فرص عمل لهم وعمل حملات توعية بأهمية العمل الحر وتقديم قروض ميسرة لعمل المشروعات الصغيرة وتعليمهم الأعمال الحرفية بالإضافة الي مساعدتهم أيضاً علي إقامة ورشهم الإنتاجية، بينما أضافت (عبدالمقصود ن.، ٢٠٠٩) اسهامات أخرى لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر تتمثل في تقديم خدمات للفقراء كمحو الأمية وتقديم برامج تدريب مهني للمتعطلين وتقديم خدمات طبية بأجور رمزية وتوعية المواطنين بأساليب التواصل الفعال مع المنظمة للحصول علي خدماتها وتقديم خدمات عينية للأسر الفقيرة في المناسبات المختلفة وأيضاً إقامة مشروعات تنموية بالأحياء الفقيرة، كما جاءت دراسة (حسن س.، ٢٠١١) لتؤكد علي أن الجمعيات الأهلية تقدم العديد من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والتي تعمل علي تحسين نوعية الحياة للفقراء من خلال ارتباط الجمعيات باحتياجات واهتمامات الفقراء.

وفي المقابل كشفت دراسة (الصعيدي، ٢٠١٠) عن عدم تأثير فعالية الخدمات التي تقدمها الجمعية لرعاية المسجونين ووقايتهم من الانحراف، بالإضافة الي ما استنتجته دراسة (الشامي، ٢٠٠٧) من أن الكثير من القائمين علي العمل في تقديم خدمات الضمان الاجتماعي يفتقرون للخبرة والمهارة مما يؤثر بشكل كبير علي تحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة.

وبناء علي ذلك فإن القضاء على الفقر يتطلب وجود سياسات عامة ذات كفاءة علمية وعملية، وهذا ما أوصت به دراسة (عبدالسلام، ٢٠٠٨) من ضرورة تكامل الجمعيات الخيرية والتنموية للوصول الي آلية تنموية لتخفيف حدة الفقر، بينما أكدت دراسة (محمد د.، ٢٠١٢) علي وجود علاقة طردية بين الشراكة المجتمعية وتحسين نوعية حياة سجينات الفقر من الجانبين الموضوعي والذاتي، وقد اتفقت بذلك مع ما أوصت به دراسة (بدرالدين، ٢٠١١) بضرورة استخدام استراتيجية التشبيك بمنظمات المجتمع المدني وذلك لتمكين الفقراء وإتاحة الفرص أمامهم كاملة لممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والمساهمة الفعالة الجادة في صنع وتحسين نوعية حياتهم، في حين نوهت

دراسة (شهاب، ٢٠١٣) الي ضرورة ربط المنظمات الأهلية بقاعدة بيانات الكترونية مركزية متطورة توثق تفاصيل الفئات المستهدفة، وترصد أهم حاجات الفقراء، والعمل علي تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، بينما أشارت دراسة (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٦) في توصياتها الي ضرورة اجراء تعديلات في قوانين بعض الدول العربية التي تؤثر سلباً علي فاعلية جود المنظمات الأهلية مع أولوية التوجه التنموي وعد الاقتصار علي التوجه الخيري والرعائي، في حين أن دراسة (zhang, 2010) أكدت أيضاً علي أنه للتخفيف من وطأة الفقر لدى الأفراد أصحاب الدخول المتدنية يجب أن يركز صناع السياسات علي استراتيجيات تعزيز رأس المال الاجتماعي والعمل علي توجيه أنشطة المنظمات التطوعية المختلفة للاهتمام بفكرة تكوين الشبكات الاجتماعية سواء علي مستوى الأقارب أو الأصدقاء من أجل الاستفادة منها في تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي للفقراء، كما اقترحت دراسة (loewe, 2000) انتهاج استراتيجية للسياسة العامة تجعل الناس أكثر وعياً بالمخاطر الاجتماعية، وكذلك أن يكون الهدف الأساسي للمنظمات غير الحكومية وشركات التأمين الخاصة والدولة هو تلبية احتياجات الفقراء، وقد فسرت دراسة (المناور و ثامري، ٢٠١٨) تلك المخاطر الاجتماعية التي يعاني منها الدول العربية "كتفشي ظاهرة الفقر، ارتفاع معدلات البطالة، انتشار العشوائيات، اختلالات واضحة في البناء الأسري وغيرها"، ما هي الا نتيجة لضعف أداء شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، وضعف الأداء المؤسسي، وضعف البنية التشريعية/ القانونية، التي حالت دون تنفيذ سياسات تنموية فعالة تقي تلك المجتمعات من تفشي تلك المخاطر، في حين أوصت دراسة (Sample, 2011) بضرورة وجود تدقيق داخلي وشفافية للمؤسسات، وإيجاد برامج لمساعدة المستفيدين الأكثر فقراً وتهيئتهم لبرامج التمويل متناهي الصغر.

ومن هنا يأتي دور مهنة الخدمة الاجتماعية حيث باتت من أهم المهن الإنسانية التي يحتاجها الشعب المصري في الوقت الراهن نظراً للتغيرات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية التي طرأت علي المجتمع والتي زاد معها حجم المشكلات ونوعيتها للحد الذي أصبحت معه المؤسسات الحكومية غير قادرة وحدها علي مجابهة الفقر وما يرتبط به من مشكلات تراكمت في المجتمع علي مدار العقود السابقة، وعليه أصبحنا ننظر الي القطاع غير الرسمي أو المنظمات غير الحكومية علي أنها المنقذ، لدرجة أن البعض قد وصف القطاع غير الرسمي بأنه قطاع الفقراء لأنه قد قدم فرصاً بالفعل للفقراء والمهمشين خاصة وأن الخطاب السياسي قد اعتبر الفقراء هم أولى الفئات بالرعاية وأكد علي رعاية محدودي الدخل وكفالة غير القادرين والفئات المعدمة ومساندة الضعيف (جلبي، ٢٠١١، صفحة ١٢٦)، وهذا ما أشارت اليه دراسة (Hall, 1996) الي أن الخدمة الاجتماعية تتعامل مع مشاكل الفقر من خلال دراسة تحسين المستوى المعيشي وخدمة البيئة والحفاظ علي الموارد الطبيعية وتقديم الخدمات الأساسية لأسر الفقراء وزيادة الوعي بأهمية التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال العمل داخل منظمات المجتمع المدني والتي يمكن أن تقوم بأنشطة وأدوار مبتكرة في الدفاع الجماعي والذاتي والتعليمي، ولتخفيف حدة الفقر لدي هؤلاء الفئات كما أشارت

اليها دراسة (خزام، التخطيط لتحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية، ٢٠١٢) يجب التخطيط لبرامج فعالة لإشباع حاجات هؤلاء الأفراد.

وانطلاقاً مما سبق فإنه يجب التنسيق بين كافة الجهات التي تعمل كشبكة حماية اجتماعية للغارمين من خلال إيجاد آليات جديدة لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها في ضوء استراتيجية واضحة، حيث أن انفرادية شبكات الحماية وعدم التشبيك والتواصل بينها يضعفها ولا يحقق نتيجة إيجابية في الحد منها، وما يؤكد هذه الصورة هو أنه رغم كثرة الأنشطة والبرامج المطروحة للحد من تلك الظاهرة الا أن أعداد الغارمين في تزايد مستمر، ومما لا شك فيه أن وجود مشكلة الغارمين في المجتمع تفرض الاهتمام بالبحث عن كيفية تجنبها والحد من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية.

وفي هذا الاطار جاءت الدراسة الحالية لترصد المتطلبات التي يمكن من خلالها تفعيل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بهدف حمايتهم ورعايتهم، وذلك من خلال تحديد واقع البرامج المقدمة لهم والمعوقات التي تحد من فاعليته، فضلاً عن الوصول الي آليات يمكن أن تزيد من فاعلية هذه البرامج.

ثانياً: أهمية الدراسة:

١. تمثل ظاهرة الغارمين قضية خطيرة، وتحدياً من التحديات التي باتت تواجه ليس المجتمع المصري فقط ولكن العديد من المجتمعات الأخرى، ومن ثم يجب التصدي لها علي كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية والعالمية.
٢. ارتفاع أعداد الغارمين في المجتمع المصري بوجه عام خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ويعزى ذلك الي التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتتابعة وعدم قدرة الأفراد تلبية احتياجاتهم المتغيرة.
٣. توجه الدولة من أجل تسريع الجهود المبذولة التي تعمل علي مساعدة الغارمين ووضع استراتيجيات للحد من هذه الظاهرة.
٤. زيادة الضغوط علي المنظمات الحكومية مما جعلها غير قادرة بمفردها علي مواجهة ما أفرزته مشكلات الفقر في المجتمع المصري والتي تعد ظاهرة الغارمين احدها، مما يستدعي تضافر جهود منظمات المجتمع المدني لتحمل مسئولياتها في التصدي لهذه الظاهرة.
٥. تسهم دراسة الغارمين بالضرورة في توفير معلومات حقيقية وموضوعية للمخطط الاجتماعي والتي تفيده في وضع خطط مستقبلية مناسبة من شأنها اشباع الاحتياجات الأساسية لتلك الفئات.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. تحديد مستوي برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية.
٢. تحديد مستوى المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية.
٣. تحديد الصعوبات التي تواجه تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية.
٤. تحديد مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية.
٥. التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية.

رابعاً: فروض الدراسة:

(١) **الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى** برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية **متوسطاً** ": ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:

١. البرامج الاجتماعية.
٢. البرامج الاقتصادية.
٣. البرامج التعليمية.
٤. البرامج الصحية.

(٢) **الفرض الثاني للدراســـة: " من المتوقع أن يكون مســـتوى المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية مرتفعاً ": ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:**

١. المتطلبات الإدارية.
٢. المتطلبات التنظيمية.
٣. المتطلبات المعلوماتية.
٤. المتطلبات المالية.
٥. المتطلبات البشرية.

(٣) **الفرض الثالث للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الغارمين والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ".**

خامساً: مفاهيم الدراسة:

(١)مفهوم برامج الحماية الاجتماعية:

تعرف الحماية لغوياً كما وردت في (المعجم الوجيز، ٢٠١١، صفحة ١٧٣) في باب (حمى) حمى فلاناً، وحماية: منعه ودفع عنه، ويقال حماه من الشيء: أي منعه ما يضره، أيضاً حماية المواطنين: أي وقايتهم وصيانتهم.

بينما تختلف تعريفات الحماية الاجتماعية على نطاق واسع بين العاملين في مجال التنمية فنجد معظمها تقريباً ذات طابع مزدوج، حيث أنها تشير الي كل من طبيعة الحرمان وشكل واستجابة السياسة ومع ذلك فإن جميعها تقريباً تعالج كلاً من (norton, conway, & focter, 2002, p. 543):

- الضعف والمخاطر.
- مستويات الحرمان (المطلق) الذي يعتبر غير مقبول.
- شكل من أشكال الاستجابة الاجتماعية والعامة علي حد سواء.

ومن ثم فعرفها (Norton) في دراسته بأنها: الإجراءات العامة المتخذة كاستجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان التي تعتبر غير مقبولة اجتماعياً ضمن نظام حكم معين أو مجتمع معين.

بينما عرفها (mendez, 2015, p. 28) بأنها مجموعة من البرامج التي تساعد الأفراد والأسر علي إدارة المخاطر الاجتماعية، والتغلب علي آثارها وأيضاً التغلب علي الفقر الهيكلي، والذي يشمل المخاطر والصدمات، فقدان الوظائف، الصحة، الولادة، الشيخوخة، الجفاف والفيضانات.

كما تم تعريف الحماية الاجتماعية من قبل (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠، الصفحات ١٩-٢٠) بأنها: الارتقاء بالأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والصعود بهم من المستوى دون الإنساني الذي يعجزهم عن التفاعل الاجتماعي السوي، وعدم القدرة علي تطوير مبادرات ذاتية للارتقاء الي مستوى انساني يمتلكون فيه قدرة الحصول علي الفرص التي تمكنهم من اشباع حاجاتهم الإنسانية والتفاعل مع الآخرين.

في حين عرفتها (خزام، شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، ٢٠١٠، صفحة ٤٣) بأنها: تلك السياسات والبرامج التي تهدف الي الحد من الفقر والمخاطر التي يتعرض لها الأفراد غير القادرين علي العمل بسبب المرض أو كبر السن وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوى المعيشة نتيجة التغيرات الاقتصادية المختلفة.

كما اعتبرت دراسة (guzzi, 2016, p. 2) أن الحماية الاجتماعية عبارة عن: برامج ومؤسسات تدمج التنمية وتخفف من حدة الفقر وتوجد الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

بينما عرفها (حمزة، ٢٠١٥، صفحة ٣٠) بأنها: مجموعة من التدابير التي تؤهل الانسان للحصول علي احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والمسكن وخاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان حد أدنى لمستوى المعيشة.

في حين عرف (النملة، ٢٠١٤، صفحة ٢) الحماية الاجتماعية بأنها: تشمل كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية الاجتماعية بمفهوم تحقيق التوافق والوئام بين أفراد المجتمع، وذلك بحماية المجتمع من كل ما من شأنه شرخ هذا الوئام والتوافق المطلوب لتحقيق التنمية الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات، ويشمل هذا الأفراد والأسر والمجتمعات، فمعالجة الفقر شكل من أشكال الحماية وتمتد الأشكال وتتعدد المسؤوليات أمام مؤسسات المجتمع المدني.

ووفقاً لهذه المفاهيم تتعامل الحماية الاجتماعية كما حددها (norton, conway, & focter, 2002, p. 543) مع كل من:

- الحرمان المطلق لأشد الفئات فقراً ومواطن ضعفهم.
- حاجة غير الفقراء الي الأمن في مواجهة الصدمات والصعوبات التي تواجه المراحل المختلفة من دورة الحياة (علي سبيل المثال: الحمل وتربية الأطفال والزواج والموت والجنازات).

وعلي هذا النحو فهو يشمل مجالين أساسيين رئيسيين لاستجابة السياسة هما:

١) **المساعدة الاجتماعية:** والتي تشمل الإجراءات العامة المصممة لنقل الموارد الي مجموعات تعتبر مؤهلة بسبب الحرمان المحدد (بدخل منخفض أو من حيث الأبعاد الأخرى للفقر مثل الحالة الاجتماعية أو الغذائية).

٢) **التأمين الاجتماعي:** أي الضمان الاجتماعي الممول من المساهمات واستناداً الي مبدأ التأمين، فالأفراد والأسر يحمون أنفسهم من المخاطر عن طريق تجميع الموارد مع عدد أكبر من الأفراد والأسر التي لها نفس الظروف.

ومن ثم يمكن تصنيف آليات الحماية الاجتماعية الي الآتي: (هاشم، الحماية الاجتماعية للفقراء قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، ٢٠١٤، صفحة ٢٣)

١) **آليات الحماية الاجتماعية الرسمية (خارج نظم الحماية الاجتماعية التقليدية) مثل:** التعليم والتدريب والصحة وتنظيم الأسعار ودعمها.

٢) **آليات الحماية الاجتماعية الرسمية (ضمن نظم الحماية الاجتماعية التقليدية) مثل:** المساعدة في البحث عن وظيفة، برامج تمويل الأعمال الصغيرة، برامج المساعدات الاجتماعية، الصناديق الاجتماعية، صناديق الخدمات الاجتماعية بالوحدات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، صندوق دعم الطلاب، المساعدات النقدية والعينية، دعم الأغذية للمستهلكين، المنظمات الطوعية المحلية والعالمية، برامج التنمية المحلية، الجمعيات الخيرية.

وفي اطار ما تقدم من مفاهيم حول مفهوم الحماية الاجتماعية **يمكن تحديد المفهوم الاجرائي لبرامج الحماية الاجتماعية بهذه الدراسة في الآتي:**

١) مجموعة من التدابير والإجراءات والأنشطة العامة أو الخاصة والتي تنظمها وزارة الشئون الاجتماعية.
٢) تتضمن تمكين وتعزيز قدرات الغارمين بما يتناسب واحتياجاتهم.
٣) بالإضافة الي تفعيل التشبيك بين الدولة والجمعيات الأهلية.
٤) بهدف الحد من مشكلة الغارمين بالمجتمع وتوفير الحماية لهم (اجتماعياً، اقتصادياً، صحياً، تعليمياً).

(٢)مفهوم الغارمين:

فقد عرف (الجزائري، ٢٠٠٢، صفحة ٤٨٦) الغارمين بأنها: جمع غارم وهو من ترتب عليه ديون بسبب ما أنفقه في طاعة الله تعالى علي نفسه وعائلته ولم يكن لديه مالاً نقداً يسدد به ديونه.

بينما عرف (شحاتة، ١٩٩١، صفحة ٣٨) الغارمون بأنهم: هم الذين لزمهم ديون بسبب حاجاتهم الشخصية أو بسبب ضرورة اجتماعية أو اقتصادية.

ووفقاً للدراسة الحالية يعرف الغارم اجرائياً بأنه:

١) هو أي شخص سواء (ذكر أو أنثى) عجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد اسرته.
٢) تراكمت عليه الديون نظراً لظروفه سواء (الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، التعليمية).
٣) أو بسبب اصابته بالكوارث أو المصائب ومن في حكمهم.
٤) وغير قادر علي سداد ديونه.
٥) كما صدر ضده حكم محكمة.
٦) بالإضافة أنه ليس لديه دخل ثابت أو عمل دائم.
٧) وتم تسديد ديونه والافراج عنه بمساعدة احدى الجمعيات الأهلية.

(٣)مفهوم الجمعيات الأهلية:

حيث عرف (world bank, 1995, p. 7) الجمعيات الأهلية بأنها: منظمات خاصة تتبع أنشطة لتخفيف المعاناة أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية أو القيام بتنمية المجتمع.

بينما عرفتها (vakil, 1997, p. 2060) بأنها: منظمة ذاتية الحكم، منافسة، لا تستهدف الربح بل تهدف الي تحسين نوعية حياة الأشخاص المحرومين.

في حين عرف (السكري، ٢٠٠٠، صفحة ٣٤٣) الجمعيات الأهلية بأنها: منظمات تنشأ للقيام بأغراض اجتماعية محددة، ولا تهدف للربح لها جمعية عمومية ينتخب منها مجلس إدارة ولها سياسة واضحة، مواردها المالية من مصادر متعددة مثل: (اشتراكات أعضاء الجمعية العمومية _ الإيرادات المباشرة من العملاء _ التبرعات _ عائدات التدريب المهني).

كما عرفها (willetts, 2000, p. 4) بأنها: جمعية تطوعية مستقلة للأشخاص الذين يعملون معاً بشكل مستمر، ولأغراض مشتركة، بخلاف تحقيق المناصب الحكومية، أو كسب المال أو الأنشطة غير القانونية.

كما عرفها أيضاً (عبداللطيف، ٢٠٠٥، صفحة ٢٩٧) بأنها: تلك المنظمات التي تقوم على الجهود التطوعية لجماعات الأفراد والمهتمين بالخدمة العامة ويقومون بتنظيمها وادارتها في اطار النظام العام والقوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي والتطوعي.

في حين أشار اليها (مصطفى، ٢٠١٢، صفحة ٢٥) بأنها: جماعات ذات أهداف وأنظمة مكملة لأنشطة تحقق أهداف الوزارات والهيئات الحكومية من جميع النواحي "التعليمية، الصحية، الاجتماعية، العلمية" ودورها فعال ومكمل ومشارك للدور الحكومي.

وفي اطار ما تقدم من مفاهيم حول مفهوم الحماية الجمعيات الأهلية **يمكن تحديد المفهوم الاجرائي للجمعيات الأهلية بهذه الدراسة في الآتي:**

١) أنها منظمات تطوعية لا تهدف الي الربح.
٢) لها صفة الاستمرارية ويغلب عليها الطابع التنافسي.
٣) تدار من خلال هيكل تنظيمي رسمي وإدارة ذاتية ولكنها تستفيد من المساندات الحكومية.
٤) تعتمد علي المشاركة التطوعية.
٥) وتسعى الي تحسين أوضاع الغارمين والفئات المهمشة بالمجتمع.
٦) من خلال تقديم برامج الحماية الاجتماعية لهم.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(١) نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع وتشخصه وتسهم في تحليل ظواهره، والتى تقوم على تقرير خصائص معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، لذا فالدراسة الحالية تستهدف تحديد مستوي برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية، وكذلك تحديد مستوى المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية.

(٢) المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للغارمين المستفيدين بمؤسسة مصر الخير فرع محافظة المنيا وعددهم (٢٠٤) مفردة، وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين بإدارة الغارمين بمؤسسة مصر الخير بالمركز الرئيسي بالقاهرة وإدارة الغارمين بمؤسسة مصر الخير فرع محافظة المنيا وعددهم (٣٦) مفردة.

(٣) مجالات الدراسة:

(أ) المجال البشري:

- الغارمين المستفيدين بمؤسسة مصر الخير فرع محافظة المنيا وعددهم (٢٠٤) مفردة.
- المسئولين بإدارة الغارمين بمؤسسة مصر الخير بالمركز الرئيسي بالقاهرة وإدارة الغارمين بمؤسسة مصر الخير فرع محافظة المنيا وعددهم (٣٦) مفردة.

(ب) المجال المكاني:

مؤسسة مصر الخير بالمركز الرئيسي بالقاهرة وفرع محافظة المنيا.

- **وترجع مبررات اختيار مؤسسة مصر الخير فرع مجتمعاً للدراسة:**

١. نجاح مؤسسة مصر الخير في فك كرب أكثر من ٥٠ ألف غارم وغارمه من مختلف محافظات مصر وذلك منذ بداية عمل المؤسسة في ملف الغارمين عام ٢٠١٠.

٢. التزام مؤسسة مصر الخير بحماية الغارمين والتعامل مع كافة الجهات وسداد الدين المستحق على الغارم أو الغارمة من خلال التبرعات التي تحصل عليها تطبيقا لأحد مصارف الزكاة الثامنة.

٣. عمل مؤسسة مصر الخير على تحقيق مبادئ سد الحاجة بتوفير فرص عمل من أجل حياة كريمة أمنة اقتصادياً للغارمين، وإتاحة حياة اجتماعية طبيعية لهم.

٤. مساعدة الغارمين بعد سداد الدين من خلال تدريبهم وتوفير فرص عمل لهم أو إقامة مشروعات لهم تكفل حياة بعيدة عن الفقر ومساعدتهم علي الخروج من حالة الاعتمادية الاقتصادية القائمة علي استقبال المساعدات أو الديون، لتصبح قادرة علي توفير دخل مستقل من خلال حزمة من برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي والصحي.

٥. إبداء المسئولين بجمعية مصر الخير بالمركز الرئيسي بالقاهرة وإدارة الغارمين بجمعية مصر الخير فرع محافظة المنيا استعدادهم في التعاون مع الباحث.

(ت) المجال الزمني:

وهي فترة جمع البيانات والتي بدأت ٢٠١٨/٦/١٥م إلي ٢٠١٨/٧/٣١م.

(٤) أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات في:

أ. استمارة استبار للغارمين حول برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية:

قام الباحث بتصميم استمارة استبار للغارمين وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والدراسات السابقة، واستمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد اعتمد الباحث على الصدق المنطقي من خلال الاطلاع علي الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة. وقد أجرى الباحث الصدق الظاهري للأداة بعد عرضها علي عدد (٤) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان، وقد تم الاعتماد علي نسبة اتفاق لا تقل عن (٧٥٪)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءً علي ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما أجرى الباحث ثبات إحصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من الغارمين باستخدام معامل ألفا – كرونباخ، وبلغ معامل الثبات (٠.٨٨) وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

ب. استمارة استبيان للمسئولين حول متطلبات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية:

بناء الأداة في صورتها الأولية اعتماداً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من متغيرات الدراسة. وقد اعتمد الباحث على الصدق المنطقي من خلال الاطلاع علي الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة. وقد أجرى الباحث الصدق الظاهري للأداة بعد عرضها علي عدد (٤) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان، وقد تم الاعتماد علي نسبة اتفاق لا تقل عن (٧٥٪)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءً علي ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما أجرى الباحث ثبات إحصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من المسئولين باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وبلغ معامل الثبات (٠.٨٢) وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

(٥) تحديد مستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية:

للحكم على مستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: **نعم** (ثلاثة درجات)، **إلى حد ما** (درجتين)، **لا** (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١ = ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢ = ٠.٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية, **وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:**

جدول (١) مستويات المتوسطات الحسابية

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١ إلى ١.٦٧	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١.٦٨ إلى ٢.٣٤	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ٢.٣٥ إلى ٣	مستوى مرتفع

(٦) أساليب التحليل الإحصائي:

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا. كرونباخ)، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين.

سابعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: وصف مجتمع الدراسة:

(أ) وصف الغارمين مجتمع الدراسة

جدول (٢) وصف الغارمين مجتمع الدراسة (ن=٢٠٤)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	السن	٤٢	٩
٢	عدد سنوات الاستفادة من الجمعيات الأهلية	٢	١
م	النوع	ك	%
١	ذكر	٣٥	١٧.٢
٢	أنثى	١٦٩	٨٢.٨
	المجمـوع	٢٠٤	١٠٠
م	الحالة التعليمية	ك	%
١	أمي	١٤٣	٧٠.١
٢	مؤهل أقل من المتوسط	١٥	٧.٤
٣	مؤهل متوسط	٤٦	٢٢.٥

	المجمـوع	٢٠٤	١٠٠
م	الوظيفة	ك	%
١	عامل	١٢	٥.٩
٢	فلاح	٢٣	١١.٣
٣	بائع	٧٩	٣٨.٧
٤	لا يعمل	٩٠	٤٤.١
	المجمـوع	٢٠٤	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن الغارمين (٤٢) سنة, وبانحراف معياري (٩) سنوات تقريباً ويدل ذلك علي أن غالبية أعمار الغارمين سواء من الرجال أو السيدات يقع في العقد الرابع والخامس ونظراً لقلة الدخل قام أحد أفراد الاسرة أو عائلها بالاقتراض لتوفير المال بغرض تلبية احتياجات الاسرة الأساسية من المأكل والملبس وبعجزه عن السداد دخل السجن.
- متوسط عدد سنوات استفادة الغارمين من الجمعيات الأهلية سنتان, وبانحراف معياري سنة واحدة تقريباً، ويدل ذلك علي عدم وجود تطوير للخدمات ولا يوجد متابعة مستمرة للمستفيدين من المشروعات التي تقدمها المؤسسة.
- أكبر نسبة من الغارمين إناث بنسبة (٨٢.٨٪), بينما الذكور بنسبة (٣٥٪)، ويدل ذلك علي اضطرار السيدات الي الاقتراض أو ضمان أزواجهن والتوقيع علي ايصالات الأمانة وللظروف المعيشية وضيق الحال وقلة الدخل لا تستطيع السداد في الميعاد المحدد مما يدفع بهم الي السجن.
- أكبر نسبة من الغارمين حالتهم التعليمية أمي بنسبة (٧٠.١٪), يليها مؤهل متوسط بنسبة (٢٢.٥٪)، ثم مؤهل أقل من المتوسط بنسبة (٧.٤٪) ويعطي ذلك انطباعاً عن قصور تفكيرهم في الحصول علي الأموال بطرق غير شرعي كحرق للسلع وغيرها بغرض توفير دخل سريع لحل مشكلة ما مما يعرضه للوقع في شباك المرابين وبالتالي تعرضه للسجن.
- أكبر نسبة من الغارمين حالتهم العملية: لا يعمل بنسبة (٤٤.١٪), يليها بائع بنسبة (٣٨.٧٪)، ثم فلاح بنسبة (١١.٣٪)، وأخيراً عامل بنسبة (٥.٩٪)، ويدل ذلك علي أن نسبة العاطلين ومن لا يجدون فرص عمل كبيرة، ومن ثم يزيد ذلك من العبء المادي للأسرة، بالإضافة الي ذلك أن أغلبهم يعملون في حرف بسيطة أو ليس لديهم عائد ثابت بل يعملون باليومية وبالتالي يلجأون الي الاقتراض لتلبية احتياجات أبنائهم ولصعوبة السداد يتعرضون في الغالب الي السجن.

(ب) وصف المسئولين مجتمع الدراسة

جدول (٣) وصف المسئولين مجتمع الدراسة (ن=٣٦)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	السن	٣٠	٥

٢	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	٦	٢
م	النوع	ك	%
١	ذكر	٢٤	٦٦.٧
٢	أنثى	١٢	٣٣.٣
	المجمـوع	٣٦	١٠٠
م	المؤهل العلمي	ك	%
١	مؤهل متوسط	٨	٢٢.٢
٢	مؤهل فوق المتوسط	٤	١١.١
٣	مؤهل جامعي	٢٤	٦٦.٧
	المجمـوع	٣٦	١٠٠
م	الوظيفة	ك	%
١	مدير إدارة الغارمين	١	٢.٨
٢	مستشار قانوني	٢	٥.٦
٣	مدير مالي	١	٢.٨
٤	باحث قانوني	١٢	٣٣.٣
٥	باحث اجتماعي	١٦	٤٤.٤
٦	محاسب	٤	١١.١
	المجمـوع	٣٦	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن المسئولين (٣٠) سنة، وبانحراف معياري (٥) سنوات تقريباً، وقد يعود ذلك الي أن العمل بإدارة الغارمين يحتاج الي الشباب أكثر من الاناث نظراً لسهولة حركتهم في التنقل بين القري والنجوع لدراسة حالات الغارمين.
- متوسط عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (٦) سنوات, وبانحراف معياري سنتان تقريباً، الأمر الذي يشير الي حاجة إدارة الغارمين الي الكوادر والخبرات التي تمكنهم من التواصل الفعال مع الغارمين لضمان استدامة مشروعات وبرامج الحماية المقدمة لهم.
- أكبر نسبة من المسئولين ذكور بنسبة (٦٦.٧٪), بينما الإناث بنسبة (٣٣.٣٪)، وقد يعود ذلك الي أن الذكور أقدر من الاناث علي تحمل مشاق التنقل والسفر بين القرى والنجوع والسجون لعمل الأبحاث الاجتماعية الخاصة باستحقاق الغارمين للاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من المؤسسة.
- أكبر نسبة من المسئولين حاصلين على مؤهل جامعي بنسبة (٦٦.٧٪), يليها مؤهل متوسط بنسبة (٢٢.٢٪)، ثم مؤهل فوق المتوسط بنسبة (١١.١٪).

- أكبر نسبة من المسئولين وظيفتهم باحث اجتماعي بنسبة (٤٤.٤٪), يليها باحث قانوني بنسبة (٣٣.٣٪)، ثم محاسب بنسبة (١١.١٪)، يليها مستشار قانوني بنسبة (٥.٦٪)، وأخيراً مدير إدارة الغارمين, ومدير مالي بنسبة (٢.٨٪).

المحور الثاني: واقع برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية:

(١) البرامج الاجتماعية:

جدول (٤) البرامج الاجتماعية

م	العبارات	الغارمين ن=(٢٠٤)			المسئولين ن=(٣٦)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	توجد مصادر جديدة مناسبة لتقديم خدمات تشبع الاحتياجات الأساسية للغارمين	١.٣٣	٠.٥٤	٥	٢.٨١	٠.٤	٣
٢	تساعد علي تقوية العلاقات الاجتماعية للغارمين بأسرهم	١.٣٥	٠.٧٣	٤	١.٧٥	٠.٦	٥
٣	تقوم بتوعية الغارمين بالتشريعات القانونية التي تحميهم من تضليل الدائنين	٢.٤٦	٠.٨١	١	٢.٩٤	٠.٢٣	٢
٤	تكسب الغارمين مهارات جديدة لمواجهة مشكلاتهم بعد الإفراج عنهم	١.٦٢	٠.٨	٣	٢.٦٩	٠.٤٧	٤
٥	تنمي قيم المواطنة لدى الغارمين بعد الإفراج عنهم	٢.١٥	٠.٦٦	٢	٣	٠	١
	البعد ككل	١.٧٨	٠.٦	مستوى متوسط	٢.٦٤	٠.٢	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **البرامج الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها الغارمين** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٧٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تقوم بتوعية الغارمين بالتشريعات القانونية التي تحميهم من تضليل الدائنين بمتوسط حسابي (٢.٤٦), وجاء بالترتيب الثاني تنمية قيم المواطنة لدى الغارمين بعد الإفراج عنهم بمتوسط حسابي (٢.١٥), وأخيراً توجد مصادر جديدة مناسبة لتقديم خدمات تشبع الاحتياجات الأساسية للغارمين بمتوسط حسابي (١.٣٣)، ويعكس ذلك ضرورة تدعيم الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الأهلية في التعامل مع الغارمين والمرتبطة بتعزيز علاقاتهم الاجتماعية حيث أنهم يعيشون مشكلات ترتبط ارتباطاً قوياً بحرمانهم وفقرهم، بالإضافة الي اكسابهم مهارات تجعلهم اكثر اعتماداً علي انفسهم في ضوء مواردهم وامكاناتهم المادية المتاحة، وهذا ما أكدت علية دراسة (عبدالمقصود ش.، ٢٠١٣) بأن هناك علاقة وثيقة بين الضغوط الاجتماعية والاقتصادية لسجينات الفقر وبين توافقهن الاجتماعي.
- مستوى **البرامج الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تنمي قيم المواطنة لدى الغارمين بعد الإفراج عنهم بمتوسط حسابي (٣), وجاء بالترتيب الثاني تقوم بتوعية الغارمين

بالتشريعات القانونية التي تحميهم من تضليل الدائنين بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وأخيراً تساعد علي تقوية العلاقات الاجتماعية للغارمين بأسرهم بمتوسط حسابي (١.٧٥)، ويشير ذلك الي ضرورة قيام الجمعيات الأهلية بتنمية قيم المواطنة للغارمين وتمكينهم من مواجهة مشاكلهم الحياتية ومساعدتهم علي التكيف مع مجتمعاتهم بل وانخراطهم فيه، وهذا ما استهدفته وأكدت عليه دراسة (أحمد م.، ٢٠١٧) من ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للغارمين.

(٢) البرامج الاقتصادية:

جدول (٥) البرامج الاقتصادية

م	العبارات	الغارمين ن=(٢٠٤)			المسئولين ن=(٣٦)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	توفير مساعدات مالية وعينية للغارمين تساعدهم في سداد ديونهم	٢.٩	٠.٣	١	٣	٠	١
٢	توفير فرص تدريبية علي المشروعات الصغيرة تناسب قدرات الغارمين	٢.١	٠.٨٩	٣	٣	٠	١
٣	تقيم معارض لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة للغارمين	١.١	٠.٤٣	٥	١.١١	٠.٤٦	٤
٤	تنمي مهارات أفراد أسر الغارمين للحصول علي فرص عمل لتحسين مستوى المعيشة	١.٧	٠.٩	٤	١.٧٢	٠.٦١	٣
٥	توعية الغارمين بطرق الحصول علي قروض صغيرة لمشروعاتهم	٢.٥٧	٠.٧٨	٢	١.٨١	٠.٦٢	٢
	البعد ككل	٢.٠٧	٠.٥١	مستوى متوسط	٢.١٣	٠.٣	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **البرامج الاقتصادية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها الغارمين** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٧)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول توفير مساعدات مالية وعينية للغارمين تساعدهم في سداد ديونهم بمتوسط حسابي (٢.٩), وجاء بالترتيب الثاني توعية الغارمين بطرق الحصول علي قروض صغيرة لمشروعاتهم بمتوسط حسابي (٢.٥٧), وأخيراً تقيم معارض لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة للغارمين بمتوسط حسابي (١.١)، وقد يرجع ذلك الي أن المؤسسة تهتم بتقديم المساعدات المادية للغارمين لسد الدين عنهم ويمثل ذلك أولوية لديها، بالإضافة الي توفير قروض للغارمين لتنفيذ مشروعات صغيرة، كما أنها توفر تدريبات لإكساب الغارمين المهارات الأساسية لتنفيذ مشروعاتهم إلا أنها لا تهتم بالتسويق لمنتجات تلك المشروعات مما يدل علي ضعف المتابعة، وهذا ما أكدت علية دراسة (محمد د.، ٢٠١٢) من ضعف متابعة الغارمين بعد حصولهم علي الخدمات وكذلك قلة الموارد والإمكانات اللازمة للمشروع.
- مستوى **البرامج الاقتصادية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.١٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول توفير

مساعدات مالية وعينية للغارمين تساعدهم في سداد ديونهم, وتوفير فرص تدريبية علي المشروعات الصغيرة تناسب قدرات الغارمين بمتوسط حسابي (٣), وجاء بالترتيب الثاني توعية الغارمين بطرق الحصول علي قروض صغيرة لمشروعاتهم بمتوسط حسابي (١.٨١), وأخيراً تقيم معارض لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة للغارمين بمتوسط حسابي (١.١١)، ومن ثم يجب توفير فرص العمل للغارمين وأفراد أسرهم ممن في سن العمل حتى يستطيعوا اشباع احتياجاتهم الأساسية بالإضافة الي ضرورة الاهتمام بإكساب الغارمين وأسرهم المهارات الحياتية اللازمة لتحقيق مستويات معيشية مرغوبة وملائمة لظروفهم، ويتفق هذا مع دراسة (مغازي، ٢٠٠٨) والتي أكدت علي مرور الفقراء ومن بينهم (الغارمين) وأسرهم بالكثير من الضغوط الحياتية المتولدة نتيجة الكثير من الاحتياجات الاقتصادية في ظل وجود عجز ونقص في الخدمات الحكومية، مما يتطلب مبادرات سريعة من قبل منظمات المجتمع المدني لمساعدة تلك الاسر.

(٣) البرامج التعليمية:

جدول (٦) البرامج التعليمية

م	العبارات	الغارمين ن=(٢٠٤)			المسئولين ن=(٣٦)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تقوم باستيفاء المتطلبات الدراسية لأبناء الغارمين في مراحل التعليم المختلفة	١.٢٦	٠.٥٧	٣	١.٨١	٠.٤	٣
٢	تعمل علي تنظيم مجموعات تقوية لزيادة تحصيل أبناء الغارمين	١.١	٠.٣	٥	١.٦٤	٠.٦٨	٤
٣	تقوم بدفع الرسوم المدرسية لأبناء الغارمين	١.٥٧	٠.٦٨	٢	١.٨٣	٠.٦٥	٢
٤	تساهم في إنشاء مدارس الفصل الواحد لاستيعاب المتسربين من أبناء الغارمين	٢.٦٥	٠.٥٧	١	٢.٩٢	٠.٢٨	١
٥	تنظيم حفلات لتكريم المتفوقين من أبناء الغارمين في مراحل التعليم المختلفة	١.١٥	٠.٣٦	٤	١.٠٣	٠.١٧	٥
	البعد ككل	١.٥٥	٠.٤	مستوى منخفض	١.٨٤	٠.٢٢	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **البرامج التعليمية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها الغارمين** منخفض حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٥٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تساهم في إنشاء مدارس الفصل الواحد لاستيعاب المتسربين من أبناء الغارمين بمتوسط حسابي (٢.٦٥), وجاء بالترتيب الثاني تقوم بدفع الرسوم المدرسية لأبناء الغارمين بمتوسط حسابي (١.٥٧), وأخيراً تعمل علي تنظيم مجموعات تقوية لزيادة تحصيل أبناء الغارمين بمتوسط حسابي (١.١)، وقد يرجع ذلك الي أن غالبية الغارمين يرغبون في تعليم أبنائهم بيد أن انخفاض مستوى الدخل وتدني المستوى الاقتصادي تعوقهم من تحقيق ذلك، لذا لابد من قيام الجمعيات الأهلية بتوفير المزيد من الخدمات التعليمية والعمل علي تشجيع الغارمين للاستفادة من هذه البرامج، وهذا ما

أكدت عليه دراسة (طلعت، ٢٠٠٥) أن من أقوى المشكلات والاحتياجات لدى الفقراء ومن بينهم (الغارمين) كانت المشكلات التعليمية لأبنائهم وضرورة الاهتمام بهم وتوفير برامج تعليمية لهم لمنعهم من الانغماس في براثن الجريمة مثلهم كمثل الذين سبقوهم من عائلاتهم وكان مصيرهم السجن.

- مستوى **البرامج التعليمية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٨٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تساهم في إنشاء مدارس الفصل الواحد لاستيعاب المتسربين من أبناء الغارمين بمتوسط حسابي (٢.٩٢), وجاء بالترتيب الثاني تقوم بدفع الرسوم المدرسية لأبناء الغارمين بمتوسط حسابي (١.٨٣), وأخيراً تنظيم حفلات لتكريم المتفوقين من أبناء الغارمين في مراحل التعليم المختلفة بمتوسط حسابي (١.٠٣)، ويشير ذلك الي أنه رغم ما تقدمه المؤسسة من دور إيجابي بالجانب التعليمي للغارمين وأبنائهم إلا أن المؤسسة لا تهتم بمجموعات التقوية، لذا يجب أن يتم ربط البرامج التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية بحرفة أو مهنة لتحسين الظروف المعيشية للغارمين وأسرهم وتنمية اعتمادهم علي ذواتهم، بالإضافة الي ضرورة التعاون بين الجمعيات الأهلية والوزارات المختلفة لمحو أمية الغارمين وأسرهم.

(٤) البرامج الصحية:

جدول (٧) البرامج الصحية

م	العبارات	الغارمين ن=(٢٠٤)			المسئولين ن=(٣٦)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تساهم في إجراء بعض العمليات الجراحية للغارمين	٢.٤٥	٠.٧٤	١	٢.٩٤	٠.٢٣	١
٢	تعقد برامج تثقيف صحي للغارمين وأسرهم	١.٢٢	٠.٦١	٤	١.٣١	٠.٦٧	٢
٣	توفر الكشف الدوري للغارمين بالمجان	١.٧	٠.٦٥	٢	١.١١	٠.٣٢	٣
٤	تسهل حصول الغارمين علي خدمات التأمين الصحي بعد الإفراج عنهم	١.٠٧	٠.٢٥	٥	١	٠	٥
٥	توفير الأدوية اللازمة للغارمين وأسرهم	١.٢٦	٠.٥٧	٣	١.٠٦	٠.٣٣	٤
	البعد ككل	١.٥٤	٠.٤٦	مستوى منخفض	١.٤٨	٠.١٨	مستوى منخفض

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **البرامج الصحية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها الغارمين** منخفض حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٥٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تساهم في إجراء بعض العمليات الجراحية للغارمين بمتوسط حسابي (٢.٤٥), وجاء بالترتيب الثاني توفر الكشف الدوري للغارمين بالمجان بمتوسط حسابي (١.٧), وأخيراً تسهل حصول الغارمين علي خدمات التأمين الصحي بعد الإفراج عنهم بمتوسط حسابي (١.٠٧)، ويشير ذلك الي تدني مستوى الرعاية الصحية الذي يعاني منه الغارمين وأسرهم مما

يعرضهم للأمراض ومن ثم يجب علي الجمعيات الأهلية القيام بندوات تثقيفية وتوعية صحية للغارمين تتناسب مع ظروفه التعليمية والمعيشية، وهذا ما جاءت به نتائج دراسة (عبدالرحيم، ٢٠٠٧) أن من أم الاحتياجات التي تواجه الفقراء ومن بينهم الغارمين الحاجات الصحية، ومن ثم يجب أن تحظى تلك الفئات بالاهتمام لإشباع تلك الحاجات.

- مستوى **البرامج الصحية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** منخفض حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٤٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تساهم في إجراء بعض العمليات الجراحية للغارمين بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وجاء بالترتيب الثاني تعقد برامج تثقيف صحي للغارمين وأسرهم بمتوسط حسابي (١.٣١), وأخيراً تسهل حصول الغارمين علي خدمات التأمين الصحي بعد الإفراج عنهم بمتوسط حسابي (١)، ويعكس ذلك ضرورة التعاون والتشبيك بين الجمعيات الأهلية والحكومة للعمل معاً علي توفير خدمات الرعاية الصحية ووصولها الي الغارمين وأسرهم، وذلك للتخفيف من المخاطر والأمراض التي يتعرضون لها من خلال الكشف الدوري وتوفير الأدوية وتسهيل حصولهم علي خدمات التأمين الصحي.

المحور الثالث: واقع المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية:

(١) المتطلبات الإدارية:

جدول (٨) المتطلبات الإدارية (ن=٣٦)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	الاستخدام الرشيد للسلطة وعدم التعسف عند التعامل مع الغارمين	٣	٠	١
٢	تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بالغارمين وأسرهم	٢.٩٢	٠.٢٨	٥
٣	البعد عن الروتين في تقديم الخدمات للغارمين بالجمعية	٢.٩٧	٠.١٧	٢
٤	اعتماد فلسفة إدارية قائمة على أساس فكرة الشفافية عند التعامل مع الغارمين	٢.٩٤	٠.٢٣	٣
٥	تشجيع الرقابة الذاتية القائمة علي أساس الثقة والقيم المشتركة المنظمة للعمل بالجمعية	٢.٩٤	٠.٣٣	٤
	البعد ككل	٢.٩٦	٠.١٢	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **المتطلبات الإدارية الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول الاستخدام الرشيد للسلطة وعدم التعسف عند التعامل مع الغارمين بمتوسط حسابي (٣), وجاء بالترتيب الثاني البعد عن الروتين في تقديم الخدمات للغارمين بالجمعية بمتوسط حسابي (٢.٩٧), وأخيراً تعزيز الشفافية في

عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بالغارمين وأسرهم بمتوسط حسابي (٢.٩٢)، ويعكس ذلك ضرورة احداث تغييرات جوهرية في الهياكل الإدارية للجمعية بمختلف مستوياتها وذلك بهدف مساندة التطوير والتغيير ودعمه والأخذ بكل ما هو جديد ومستحدث من الأساليب الإدارية والتخلص من البيروقراطية المعيقة لكل تجديد، بالإضافة اعتماد الجمعية فلسفة إدارية قائمة علي أساس فكرة الشفافية لكافة العمليات والأنشطة الداخلية والاطمئنان علي اكتمالها وتناسقها ومن بين العوامل الواجب مراعاتها "معايير لقياس الأداء، الدافعية، الحفز، الردع، العقاب وتشجيع الرقابة الذاتية القائمة علي أساس الثقة والقيم المشتركة المنظمة للعمل بحيث تضمن الجمعية منع السلوك المعطل لإنجازاتها عند تطبيق برامجها الخاصة بحماية الغارمين، وهذا ما أشارت إليه دراسة (المير، ٢٠٠٧) من ضرورة العمل علي خلق الأجواء المناسبة في بيئة العمل، للعمل بروح الفريق الواحد بالإضافة الي تطوير برامج تدريبية مستدامة للعاملين وتشجيع الثقة بين العاملين.

(٢) المتطلبات التنظيمية:

جدول (٩) المتطلبات التنظيمية (ن=٣٦)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	اتسام العلاقة بين إدارة الجمعية والغارمين بالمصداقية	٢.٩٢	٠.٢٨	٣
٢	التقويم المستمر لأنشطة وبرامج الجمعية التي تخدم الغارمين	٢.٩٤	٠.٢٣	٢
٣	تطبيق قوانين وأنظمة وتعليمات الجمعية علي الجميع دون تمييز	٢.٨٩	٠.٣٢	٤
٤	وضع نظام للرقابة والمتابعة المستمرة لأنشطة وبرامج الغارمين المستفيدين من الجمعية	٢.٩٧	٠.١٧	١
٥	تكثيف عمليات التوجيه والإرشاد والتدريب للعاملين بالجمعية	٢.٩٤	٠.٢٣	٢
	البعد ككل	٢.٩٣	٠.١١	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **المتطلبات التنظيمية الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول وضع نظام للرقابة والمتابعة المستمرة لأنشطة وبرامج الغارمين المستفيدين من الجمعية بمتوسط حسابي (٢.٩٧), وجاء بالترتيب الثاني التقويم المستمر لأنشطة وبرامج الجمعية التي تخدم الغارمين, وتكثيف عمليات التوجيه والإرشاد والتدريب للعاملين بالجمعية بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وأخيراً تطبيق قوانين وأنظمة وتعليمات الجمعية علي الجميع دون تمييز بمتوسط حسابي (٢.٨٩)، ويتطلب ذلك ضرورة إيجاد استراتيجية متكاملة وخطط وبرامج مقبولة

كما يجب أن يتوافر لدى الجمعية الدافع الذاتي للتغيير والتطوير التنظيمي، ومن ثم يسهم ذلك في زيادة قدرة الجمعية علي تعظيم الانتفاع من نقاط القوة وكافة الفرص الإيجابية المواتية في الوقت الحالي والمستقبل، كما يمكنها من القضاء علي مختلف جوانب الضعف وتعزيز قدراتها للتعامل مع التهديدات السلبية الحالية والمستقبلية، ولكي تتمكن الجمعية من تحقيق هذا التغيير يجب أن تعتمد العديد من المداخل الإدارية التي يتطلبها التطوير بالإضافة الي المفاضلة بين الاستراتيجيات المحققة لأهدافها في ضوء احترام الاعتبارات التنظيمية التي تميزها عن الجمعيات الأخرى في التعامل مع الغارمين، وهذا ما اكدت عليه دراسة (علاءالدين، ٢٠١٨) حيث أوضحت أن الثقافة التنظيمية تعتبر المحدد الرئيسي لنمط القيادة في المنظمة، كما أنها تعتبر العامل المشترك بين القيادة والعاملين، والرابط بينهما الذي يسمح بالمواءمة بين أهداف القيادة والعاملين وتقليص الفجوة الموجودة بينهم.

(٣) المتطلبات المعلوماتية:

جدول (١٠) المتطلبات المعلوماتية (ن=٣٦)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	إنشاء موقع علي شبكة المعلومات الدولية تتضمن كافة الأنشطة والبرامج المتاحة للغارمين	٢.٩٢	٠.٢٨	٢
٢	تحديث دوري للبيانات والمعلومات والإحصاءات التي تفيد الغارمين في مشروعاتهم	٢.٩٤	٠.٢٣	١
٣	تلتزم الجمعية بتوفير المعلومات للغارمين بشفافية ونزاهة	٢.٩٤	٠.٢٣	١
٤	تحرص الجمعية علي تسجيل كافة الموارد المتاحة لديها والإفصاح عنها	٢.٩٤	٠.٢٣	١
٥	تقوم الجمعية بالتأكد من صلاحية ما لديها من معلومات وبيانات باستمرار	٢.٩٤	٠.٢٣	١
	البعد ككل	٢.٩٤	٠.١٣	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **المتطلبات المعلوماتية الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تحديث دوري للبيانات والمعلومات والإحصاءات التي تفيد الغارمين في مشروعاتهم, تلتزم الجمعية بتوفير المعلومات للغارمين بشفافية ونزاهة, تحرص الجمعية علي تسجيل كافة الموارد المتاحة لديها والإفصاح عنها, تقوم الجمعية بالتأكد من صلاحية ما لديها من معلومات وبيانات باستمرار بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وأخيراً إنشاء موقع علي شبكة المعلومات الدولية تتضمن كافة الأنشطة والبرامج المتاحة للغارمين بمتوسط حسابي (٢.٩٢)، وقد يرجع ذلك الي أن المعلومات لها دور أساسي في كافة مراحل العمل مع الغارمين، فالمعلومات المرتبطة بنتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية للجمعية وكذلك المعلومات الخاصة بالمستفيدين من الغارمين تدعم جهود القيادات

والمديرين والعاملين في وضع الأهداف وصياغة البرامج كما أنها تسهم في تنفيذ البرامج والمشروعات ومراجعتها والرقابة عليها، ولتحقيق أقصى استفادة من تلك المعلومات لابد من أن تتسم نظم المعلومات داخل الجمعية بالدقة والشمول والحداثة وسرعة توافرها في الوقت المناسب، ويتطلب ذلك توافر الحاسب الآلي والاعتماد عليه في تخزين أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات وحفظها واجراء كافة عمليات التحليل عليها بما يتيح الاستفادة منها في أي وقت لاتخاذ القرارات المناسبة لصالح الغارمين.

(٤) المتطلبات المالية:

جدول (١١) المتطلبات المالية (ن=٣٦)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة للجوانب المالية بالجمعية	٢.٨٦	٠.٣٥	٥
٢	توظيف موارد الجمعية في ضوء أولويات برامجها	٢.٩٢	٠.٢٨	٣
٣	إعداد دليل واضح وبسيط عن ميزانيات المشروعات الصغيرة المتوفرة بالجمعية	٢.٩٤	٠.٢٣	٢
٤	استحداث آليات لإدارة وتنسيق الأنشطة داخل الميزانية في إطار السياسة المالية للجمعية	٢.٩٧	٠.١٧	١
٥	تتيح الجمعية للغارمين الاطلاع علي الإجراءات المالية والإدارية الرئيسة	٢.٨٩	٠.٣٢	٤
	البعد ككل	٢.٩٢	٠.١٧	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **المتطلبات المالية الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول استحداث آليات لإدارة وتنسيق الأنشطة داخل الميزانية في إطار السياسة المالية للجمعية بمتوسط حسابي (٢.٩٧), وجاء بالترتيب الثاني إعداد دليل واضح وبسيط عن ميزانيات المشروعات الصغيرة المتوفرة بالجمعية بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وأخيراً وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة للجوانب المالية بالجمعية بمتوسط حسابي (٢.٨٦)، ويعزو الباحث هذه النتيجة الي ضرورة تطبيق الجمعية لاستراتيجية توفر بعض المتطلبات المادية الأساسية والضرورية لزيادة قدرة الجمعية علي تحقيق أهدافها ومن أهم تلك المتطلبات هي توفير التمويل وتنظيم عملية الانفاق واتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير مستلزمات المشروعات وتخصيص الموارد المادية واعتماد التوزيع الصحيح لها، مع مراعاة أولويات البرامج والمشروعات التي تخدم القاعدة الكبيرة من الغارمين المستفيدين من خدمات الجمعية، وهذا ما أشارت اليه دراسة (بامحمد، ٢٠١٨) حيث أكدت علي أن الموارد المادية والمالية تمثل الداعم الرئيسي والذي تقوم عليه اغلب الجمعيات لذلك من المهم تحسين وتنظيم جميع الإجراءات اللازمة للصرف والسحب وفق ما يخوله القانون.

(٥) المتطلبات البشرية:

جدول (١٢) المتطلبات البشرية (ن=٣٦)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	الثقة بالنفس وبالآخرين لإنجاز مهام العمل مع الغارمين بالجمعية	٢.٩٢	٠.٢٨	٣
٢	ضرورة امتلاك قبول ومكانة عند الغارمين وأسرهم	٢.٩٤	٠.٢٣	٢
٣	ضرورة امتلاك العاملين القدرة علي المبادرة وقيادة المواقف	٢.٩٤	٠.٢٣	٢
٤	المرونة في التعامل مع المواقف المختلفة للغارمين وأسرهم	٢.٩٧	٠.١٧	١
٥	ضرورة امتلاك العاملين للبصيرة النافذة والقدرة علي توجيه الأمور	٢.٩٤	٠.٢٣	٢
	البعد ككل	٢.٩٤	٠.١	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **المتطلبات البشرية الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول المرونة في التعامل مع المواقف المختلفة للغارمين وأسرهم بمتوسط حسابي (٢.٩٧), وجاء بالترتيب الثاني ضرورة امتلاك قبول ومكانة عند الغارمين وأسرهم, وضرورة امتلاك العاملين القدرة علي المبادرة وقيادة المواقف, وضرورة امتلاك العاملين للبصيرة النافذة والقدرة علي توجيه الأمور بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وأخيراً الثقة بالنفس وبالآخرين لإنجاز مهام العمل مع الغارمين بالجمعية بمتوسط حسابي (٢.٩٢)، ومن ثم فمفتاح نجاح تطبيق برامج الحماية الاجتماعية للغارمين هو تنمية قدرات ومهارات الكوادر البشرية المطلوبة للعمل معهم وبيان خصائص القادة والمديرين والعاملين والمتطوعين المطلوبين في كل عمل أو نشاط لمواجهة المشكلات التي تعترض استفادة الغارمين من برامج ومشروعات الجمعية الاستفادة القصوى، وهذا ما أشارت اليه دراسة (بامحمد، ٢٠١٨) الي إن من أهم الركائز الأساسية في إحياء وتفعيل النشاط في الجمعيات هو المورد البشري الذي يعرف عادة في هذا القطاع بالمسؤولين و الإداريين وكذا المتطوعين، لذلك فالسبيل من اجل امتياز الدور الذي تقوم به الجمعيات هو الاهتمام بهذا الجانب والتكفل بتكوينات تدريبية لهم.

المحور الرابع: الصعوبات التي تواجه تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية:

جدول (١٣) الصعوبات التي تواجه تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية

م	العبارات	الغارمين ن=(٢٠٤)			المسئولين ن=(٣٦)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب

١	جمود اللوائح والقوانين المنظمة للعمل داخل وخارج الجمعية	٢.٩٣	٠.٣٢	٣	١.٢٢	٠.٥٤	٧
٢	عدم توفير التمويل الكافي بالجمعية لتقديم الخدمات	٢.٥	٠.٦٨	٨	٢.٨٩	٠.٣٢	٣
٣	عدم أخذ آراء الغارمين في المشروعات والبرامج التي تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم	٢.٧٥	٠.٥٦	٥	٢.٦٧	٠.٥٣	٤
٤	صعوبة التزام الغارمين بإجراءات الجمعية	٢.٦٨	٠.٥٨	٦	٣	٠	١
٥	كثرة احتياجات الغارمين	٢.٩٨	٠.١٤	١	٣	٠	١
٦	ضعف قدرة الغارمين علي تحديد احتياجاتهم الأساسية	٢.٥٨	٠.٧٤	٧	٢.٨٩	٠.٣٢	٣
٧	نقص الكفاءة البشرية داخل الجمعية	٢.٨	٠.٥١	٤	٢	٠.٦٨	٦
٨	افتقار مقدمي الخدمة القدرة علي تكوين علاقات ايجابية مع الغارمين	٢.٣٦	٠.٧٣	٩	٢	٠	٥
٩	ضعف وسائل الإعلام في التوعية بخطورة مشكلة ديون الغارمين وآثارها علي المجتمع	٢.٩٦	٠.١٩	٢	٢.٩٤	٠.٢٣	٢
١٠	انتشار الاتجاهات السلبية من قبل أفراد المجتمع تجاه الغارمين	٢.٩٨	٠.١٤	١	٣	٠	١
	البعد ككل	٢.٧٥	٠.٣١	مستوى مرتفع	٢.٥٦	٠.١٣	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **الصعوبات التي تواجه تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها الغارمين** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول كثرة احتياجات الغارمين, وانتشار الاتجاهات السلبية من قبل أفراد المجتمع تجاه الغارمين بمتوسط حسابي (٢.٩٨), وجاء بالترتيب الثاني ضعف وسائل الإعلام في التوعية بخطورة مشكلة ديون الغارمين وآثارها علي المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٩٦), وأخيراً افتقار مقدمي الخدمة القدرة علي تكوين علاقات ايجابية مع الغارمين بمتوسط حسابي (٢.٣٦)، وقد ترجع تلك الصعوبات في الغالب الي انتشار الأمية بين الغارمين مما لا يشجع مقدمي الخدمة من أخذ أراءهم في البرامج المقدمة اليهم ونقص الإمكانات المادية بالإضافة الي عدم اهتمام وسائل الاعلام بمناقشة مشاكلهم وأيضاً قلة الكفاءات البشرية وضعف قدرتهم علي تكوين علاقات إيجابية مع الغارمين، وأخيراً عدم القدرة علي المواءمة بين الخدمات المقدمة والاحتياجات مما يترتب عليه عدم اشباع الاحتياجات الأساسية للغارمين وأسرهم بل ويجعلهم لا يفكرون في الكيفية التي تقدم بها الخدمة بل يفكرون فقط في الحصول علي الخدمة وقيمتها ويتفق ذلك مع ما أكدت عليه دراسة (محمد د.، ٢٠١٢)
- مستوى **الصعوبات التي تواجه تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٥٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول صعوبة التزام الغارمين بإجراءات الجمعية, وكثرة احتياجات الغارمين, وانتشار الاتجاهات السلبية من قبل أفراد المجتمع تجاه الغارمين بمتوسط حسابي (٣), وجاء بالترتيب الثاني ضعف وسائل الإعلام في التوعية بخطورة مشكلة ديون الغارمين وآثارها علي المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وأخيراً جمود اللوائح

والقوانين المنظمة للعمل داخل وخارج الجمعية بمتوسط حسابي (١.٢٢)، وقد يرجع ذلك الي أن انتشار الأمية يعد من أهم الصعوبات التي تقلل من وعي الغارمين وتجعلهم غير مدركين لأهمية البرامج التي تقدمها الجمعية ويترتب علي ذلك عدم اشباع الاحتياجات الأساسية لهم والتي تعوق تحقيق الحماية الاجتماعية للغارمين، بالإضافة الي كثرة الأعمال المسندة الي مقدمي الخدمة والذي ينتج عنه تقديم خدمات غير مناسبة، كما أنهم غير مؤهلين علمياً فلا يوجد بالجمعية أخصائيين اجتماعيين.

المحور الخامس: مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية:

جدول (١٤) مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية

م	العبارات	الغارمين ن=(٢٠٤)			المسئولين ن=(٣٦)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتقديم الخدمات للغارمين	٢.٩٩	٠.١	٣	٣	٠	١
٢	العمل على تغيير النظرة السلبية من جانب أفراد المجتمع للغارمين	٣	٠	١	٢.٨٩	٠.٣٢	٥
٣	توعية الغارمين بضرورة الالتزام بنظام الجمعية	٢.٩٥	٠.٢٢	٥	٢.٩٤	٠.٢٣	٣
٤	توفير الإمكانيات البشرية المؤهلة علمياً للتعامل مع الغارمين	٢.٩	٠.٣	٦	٢.٩٢	٠.٢٨	٤
٥	تحديث المعلومات بشكل مستمر مع الالتزام بالشفافية والنزاهة	٢.٩٩	٠.١	٣	٢.٩٢	٠.٢٨	٤
٦	تبسيط إجراءات حصول الغارمين علي الخدمات	٢.٩٩	٠.١٢	٤	٢.٩٤	٠.٢٣	٣
٧	الأخذ بمقترحات وآراء الغارمين فيما يخص تحسين الخدمات والبرامج بالجمعية	٢.٩٩	٠.١٢	٤	٢.٩٢	٠.٢٨	٤
٨	الاهتمام بتطوير التشريعات القانونية التي تحمي الغارمين من تضليل الدائنين	٣	٠.٠٧	٢	٢.٩٤	٠.٢٣	٣
٩	المواءمة بين احتياجات وقدرات الغارمين والبرامج المقدمة	٣	٠	١	٢.٩٧	٠.١٧	٢
١٠	تقويم البرامج والخدمات المقدمة للغارمين بهدف الوقوف علي جوانب القوة والضعف بها	٣	٠	١	٣	٠	١
١١	إيجاد آلية لاستقطاب الشباب المتطوع وخاصة من ذوي الخبرة	٣	٠	١	٣	٠	١
١٢	تقديم دراسات جدوى للمشروعات التي يمكن للغارمين تنفيذها	٣	٠	١	٣	٠	١
	البعد ككل	٢.٩٨	٠.٠٦	مستوى متوسط	٢.٩٥	٠.٠٨	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها الغارمين** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول العمل على تغيير النظرة السلبية من جانب أفراد المجتمع للغارمين, والمواءمة بين احتياجات وقدرات الغارمين والبرامج المقدمة, وتقويم البرامج والخدمات المقدمة للغارمين بهدف الوقوف علي جوانب القوة والضعف بها, وإيجاد آلية لاستقطاب الشباب المتطوع وخاصة من ذوي الخبرة, وتقديم دراسات جدوى للمشروعات التي يمكن للغارمين تنفيذها بمتوسط حسابي (٣), وبانحراف معياري (٠), وجاء بالترتيب الثاني الاهتمام بتطوير التشريعات القانونية التي تحمي الغارمين من تضليل الدائنين بمتوسط حسابي (٣), وبانحراف معياري (٠.٠٧), وأخيراً توفير الإمكانيات البشرية المؤهلة علمياً للتعامل مع الغارمين بمتوسط حسابي (٢.٩)، وقد يرجع ذلك الي أن من أهم المقترحات للتغلب علي الصعوبات تنصب حول ضرورة محو الأمية للغارمين وإيجاد الثقة بينهم وبين مقدمي الخدمة بالجمعية وزيادة عدد العاملين بالجمعية مع التركيز علي تخصص الخدمة الاجتماعية وكذلك زيادة الإمكانات المادية للجمعية بالإضافة الي الاهتمام بمشاركة الغارمين في تحديد احتياجاتهم حتى تتواءم مع الخدمات المقدمة اليهم وبالتالي اشباع احتياجاتهم الأساسية.
- مستوى **مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتقديم الخدمات للغارمين, وتقويم البرامج والخدمات المقدمة للغارمين بهدف الوقوف علي جوانب القوة والضعف بها, وإيجاد آلية لاستقطاب الشباب المتطوع وخاصة من ذوي الخبرة, تقديم دراسات جدوى للمشروعات التي يمكن للغارمين تنفيذها بمتوسط حسابي (٣), وجاء بالترتيب الثاني المواءمة بين احتياجات وقدرات الغارمين والبرامج المقدمة بمتوسط حسابي (٢.٩٧), وأخيراً العمل على تغيير النظرة السلبية من جانب أفراد المجتمع للغارمين بمتوسط حسابي (٢.٨٩)، وتعكس تلك المقترحات ضرورة تطوير لوائح العمل بالجمعية والسعي نحو سن قوانين تخدم الغارمين مع الأخذ في الاعتبار ضرورة ملائمة تلك القوانين والتشريعات لحاجات ومشكلات الغارمين الفعلية، بالإضافة الي التقويم الفعلي والمستمر للبرامج والخدمات المقدمة حتي تستطيع تحديد نقاط القوة والضعف بتلك البرامج وبالتالي تلبية احتياجات الغارمين في المستقبل.

المحور السادس: اختبار فروض الدراسة:

(٦-١) اختبار الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية متوسطاً ":

جدول (١٥) مستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل

م	مجتمع الدراسة / الأبعاد	الغارمين ن=(٢٠٤)			المسئولين ن=(٣٦)		
		المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	الترتيب
١	البرامج الاجتماعية	١.٧٨	٠.٦	٢	٢.٦٤	٠.٢	١
٢	البرامج الاقتصادية	٢.٠٧	٠.٥١	١	٢.١٣	٠.٣	٢
٣	البرامج التعليمية	١.٥٥	٠.٤	٣	١.٨٤	٠.٢٢	٣
٤	البرامج الصحية	١.٥٤	٠.٤٦	٤	١.٤٨	٠.١٨	٤
	البرامج ككل	١.٧٤	٠.٤٨	مستوى متوسط	٢.٠٢	٠.١٨	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

- مستوى **برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل كما يحددها الغارمين** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٧٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول البرامج الاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٠٧), وجاء بالترتيب الثاني البرامج الاجتماعية بمتوسط حسابي (١.٧٨), وأخيراً البرامج الصحية بمتوسط حسابي (١.٥٤)، ويشير ذلك الي أن غالبية المساعدات المقدمة للغارمين هي مالية في المقام الأول ومن ثم يدل ذلك علي كثرة الاحتياجات غير المشبعة لدى الغارمين واسرهم.
- مستوى **برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل كما يحددها المسئولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول البرامج الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٦٤), وجاء بالترتيب الثاني البرامج الاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.١٣), وأخيراً البرامج الصحية بمتوسط حسابي (١.٤٨).
- **مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية متوسطاً ".**

(٦-٢) اختبار الفرض الثانى للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية مرتفعاً ":

جدول (١٦) مستوى المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل (ن=٣٦)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	المتطلبات الإدارية	٢.٩٦	٠.١٢	١
٢	المتطلبات التنظيمية	٢.٩٣	٠.١١	٤
٣	المتطلبات المعلوماتية	٢.٩٤	٠.١٣	٣

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤	المتطلبات المالية	٢.٩٢	٠.١٧	٥
٥	المتطلبات البشرية	٢.٩٤	٠.١	٢
	المتطلبات ككل	٢.٩٤	٠.١	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول المتطلبات الإدارية بمتوسط حسابي (٢.٩٦), وجاء بالترتيب الثاني المتطلبات البشرية بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وأخيراً المتطلبات المعلوماتية بمتوسط حسابى (٢.٩٢). **مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية مرتفعاً ".**

(٦-٣) اختبار الفرض الثالث للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الغارمين والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ":

جدول (١٧) الفروق المعنوية بين استجابات الغارمين والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية (ن=٢٠٤)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدلالة
١	البرامج الاجتماعية	الغارمين	٢٠٤	١.٧٨	٠.٦	٢٣٨	٨.٤٣٩	**
		المسئولين	٣٦	٢.٦٤	٠.٢			
٢	البرامج الاقتصادية	الغارمين	٢٠٤	٢.٠٧	٠.٥١	٢٣٨	٠.٦٠٧	غير دال
		المسئولين	٣٦	٢.١٣	٠.٣			
٣	البرامج التعليمية	الغارمين	٢٠٤	١.٥٥	٠.٤	٢٣٨	٤.٢٩٢	**
		المسئولين	٣٦	١.٨٤	٠.٢٢			
٤	البرامج الصحية	الغارمين	٢٠٤	١.٥٤	٠.٤٦	٢٣٨	٠.٧١٣	غير دال
		المسئولين	٣٦	١.٤٨	٠.١٨			
	البرامج ككل	الغارمين	٢٠٤	١.٧٤	٠.٤٨	٢٣٨	٣.٥٧٣	**
		المسئولين	**٣٦**	**٢.٠٢**	**٠.١٨**			

**** معنوي عند (٠.٠١)** *** معنوي عند (٠.٠٥)**

يوضح الجدول السابق أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين استجابات الغارمين والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى البرامج الاجتماعية، ومستوى البرامج التعليمية، ومستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل لصالح استجابات المسئولين.
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الغارمين والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى البرامج الاقتصادية، ومستوى البرامج الصحية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية.
- **مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة جزئياً والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الغارمين والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ".**

تاسعاً: النتائج المتعلقة بالمتطلبات اللازمة لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية وهي:

١) النتائج المرتبطة بالمتطلبات الإدارية لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين: حيث أكد الخبراء أن أهم هذه المتطلبات تمثلت في النواحي التالية:
- الرشادة في استخدام السلطة وعدم التعسف عند التعامل مع الغارمين.
- البعد عن الروتين في تقديم الخدمات للغارمين بالجمعية.
- **اعتماد فلسفة إدارية قائمة على أساس فكرة الشفافية عند التعامل مع الغارمين.**
- تشجيع الرقابة الذاتية القائمة علي أساس الثقة والقيم المشتركة المنظمة للعمل بالجمعية.
- **تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بالغارمين واسرهم.**

٢) النتائج المرتبطة بالمتطلبات التنظيمية لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين: حيث أكد الخبراء أن أهم هذه المتطلبات تمثلت في النواحي التالية:
- وضع نظام للرقابة والمتابعة المستمرة لأنشطة وبرامج الغارمين المستفيدين من الجمعية.
- التقويم المستمر لأنشطة وبرامج الجمعية التي تخدم الغارمين.
- تكثيف عمليات التوجيه والارشاد والتدريب للعاملين بالجمعية.
- اتسام العلاقة بين ادارة الجمعية والغارمين بالمصداقية.
- تطبيق قوانين وأنظمة وتعليمات الجمعية علي الجميع دون تمييز.

٣) النتائج المرتبطة بالمتطلبات المعلوماتية لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين: حيث أكد الخبراء أن أهم هذه المتطلبات تمثلت في النواحي التالية:
- **تحديث دوري للبيانات والمعلومات والاحصاءات التي تفيد الغارمين في مشروعاتهم.**
- تأكد الجمعية من صلاحية ما لديها من معلومات وبيانات باستمرار.
- توفير الجمعية المعلومات للغارمين بشفافية ونزاهة.
- **تسجيل كافة الموارد المتاحة للجمعية والافصاح عنها.**
- **إنشاء موقع علي شبكة المعلومات الدولية تتضمن كافة الانشطة والبرامج المتاحة للغارمين.**

٤) النتائج المرتبطة بالمتطلبات المالية لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين: حيث أكد الخبراء أن أهم هذه المتطلبات تمثلت في النواحي التالية:
- استحداث آليات لإدارة وتنسيق الأنشطة داخل الميزانية في إطار السياسة المالية للجمعية.
- **اعداد دليل واضح وبسيط عن ميزانيات المشروعات الصغيرة المتوفرة بالجمعية.**
- توظيف موارد الجمعية في ضوء أولويات برامجها.

- **اتاحة اطلاع الغارمين علي الاجراءات المالية والادارية الرئيسة بالجمعية.**
- وضع اطر قانونية وتنظيمية واضحة للجوانب المالية بالجمعية.

٥) النتائج المرتبطة بالمتطلبات البشرية لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين: حيث أكد الخبراء أن أهم هذه المتطلبات تمثلت في النواحي التالية:

- المرونة في التعامل مع المواقف المختلفة للغارمين واسرهم.
- ضرورة امتلاك العاملين للبصيرة النافذة والقدرة علي توجيه الأمور.
- ضرورة امتلاك العاملين القدرة علي المبادرة وقيادة المواقف.
- ضرورة امتلاك قبول ومكانة عند الغارمين واسرهم.
- الثقة بالنفس وبالآخرين لإنجاز مهام العمل مع الغارمين بالجمعية.
- بالإضافة الي ضرورة توفير أخصائيين اجتماعيين علي درجة عالية من الخبرة والكفاءة للتعامل مع الغارمين خاصةً وأن مهنة الخدمة الاجتماعية احدي المهن الفاعلة في التعامل مع تلك الفئات.

عاشراً: النتائج العامة للدراسة:

١. اظهرت نتائج الدراسة الى أن المتوسط العام لأبعاد مستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل كما يحددها الغارمين متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (١.٧٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول البرامج الاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٠٧), وجاء بالترتيب الثاني البرامج الاجتماعية بمتوسط حسابي (١.٧٨), وجاء بالترتيب الثالث البرامج التعليمية بمتوسط حسابي (١.٥٥)، وأخيراً البرامج الصحية بمتوسط حسابي (١.٥٤).
٢. اظهرت نتائج الدراسة الى أن المتوسط العام لأبعاد مستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل كما يحددها المسئولون متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول البرامج الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٦٤)، وجاء بالترتيب الثاني البرامج الاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.١٣)، وجاء بالترتيب الثالث البرامج التعليمية بمتوسط حسابي (١.٨٤)، وأخيراً البرامج الصحية بمتوسط حسابي (١.٤٨).
٣. توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين استجابات الغارمين والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى البرامج الاجتماعية، ومستوى البرامج التعليمية، ومستوى برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل لصالح استجابات المسئولين.
٤. لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الغارمين والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى البرامج الاقتصادية، ومستوى البرامج الصحية المقدمة للغارمين بالجمعيات الأهلية.
٥. اظهرت نتائج الدراسة الى أن المتوسط العام لأبعاد مستوى المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية ككل كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول المتطلبات الإدارية بمتوسط حسابي (٢.٩٦), وجاء بالترتيب الثاني المتطلبات البشرية بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وأخيراً المتطلبات المعلوماتية بمتوسط حسابي (٢.٩٢).
٦. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك صعوبات تواجه تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها الغارمين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول كثرة احتياجات الغارمين, وانتشار الاتجاهات السلبية من قبل أفراد المجتمع تجاه الغارمين

بمتوسط حسابي (٢.٩٨), وجاء بالترتيب الثاني ضعف وسائل الإعلام في التوعية بخطورة مشكلة ديون الغارمين وآثارها علي المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٩٦), وأخيراً افتقار مقدمي الخدمة القدرة علي تكوين علاقات ايجابية مع الغارمين بمتوسط حسابي (٢.٣٦).

٧. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك صعوبات التي تواجه تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٥٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول صعوبة التزام الغارمين بإجراءات الجمعية, وكثرة احتياجات الغارمين, وانتشار الاتجاهات السلبية من قبل أفراد المجتمع تجاه الغارمين بمتوسط حسابي (٣), وجاء بالترتيب الثاني ضعف وسائل الإعلام في التوعية بخطورة مشكلة ديون الغارمين وآثارها علي المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٩٤), وأخيراً جمود اللوائح والقوانين المنظمة للعمل داخل وخارج الجمعية بمتوسط حسابي (١.٢٢).

٨. أوضحت نتائج الدراسة أن مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها الغارمين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول العمل على تغيير النظرة السلبية من جانب أفراد المجتمع للغارمين, والمواءمة بين احتياجات وقدرات الغارمين والبرامج المقدمة, وتقويم البرامج والخدمات المقدمة للغارمين بهدف الوقوف علي جوانب القوة والضعف بها, وإيجاد آلية لاستقطاب الشباب المتطوع وخاصة من ذوي الخبرة, وتقديم دراسات جدوى للمشروعات التي يمكن للغارمين تنفيذها بمتوسط حسابي (٣), وبانحراف معياري (٠), وجاء بالترتيب الثاني الاهتمام بتطوير التشريعات القانونية التي تحمي الغارمين من تضليل الدائنين بمتوسط حسابي (٣), وبانحراف معياري (٠.٠٧), وأخيراً توفير الإمكانيات البشرية المؤهلة علمياً للتعامل مع الغارمين بمتوسط حسابي (٢.٩).

٩. أوضحت نتائج الدراسة أن مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتقديم الخدمات للغارمين, وتقويم البرامج والخدمات المقدمة للغارمين بهدف الوقوف علي جوانب القوة والضعف بها, وإيجاد آلية لاستقطاب الشباب المتطوع وخاصة من ذوي الخبرة, تقديم دراسات جدوى للمشروعات التي يمكن للغارمين تنفيذها بمتوسط حسابي (٣), وجاء بالترتيب الثاني المواءمة بين احتياجات وقدرات الغارمين والبرامج المقدمة بمتوسط حسابي (٢.٩٧), وأخيراً العمل على تغيير النظرة السلبية من جانب أفراد المجتمع للغارمين بمتوسط حسابي (٢.٨٩).

حادي عشر: التصور التخطيطي المقترح للدراسة:

١- الهدف:	٢- اسس التصور المقترح:	٣- مستويات العمل فى التصور المقترح:	٤- المشاركون فى التنفيذ:
-رصد المتطلبات التي يمكن من خلالها تفعيل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للغارمين بهدف حمايتهم ورعايتهم	١-الاستفادة من النتائج التي أجمعت عليها البحوث والدراسات السابقة التي أجريت علي الجمعيات الأهلية المعنية بالعمل مع الغارمين. ٢-الاستفادة من آراء الخبراء والمسئولين المعنية بفنيات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بمؤسسة مصر الخير "إدارة الغارمين". ٣-الاستفادة من خبرات الدول الأخرى فى آليات	١- العمل على مستوى العملاء الغارمين المستحقين: أ-مشاركة الغارمين في تحديد أهدافهم وبرامجهم المراد تحقيقها بما يتناسب مع احتياجاتهم. ب-دعم الجهود الذاتية للغارمين والتي ترتبط بالتعبير عن احتياجاتهم. ج-تغيير الغارمين لعاداتهم السلبية والتي تقلل من استفادتهم من الخدمات المقدمة بالجمعية. ٢-العمل على مستوى الجمعيات الأهلية: أ-توفير قاعدة بيانات عن أهم احتياجات الغارمين وأولويات مشكلاتهم.	١-وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الداخلية ووزارة الصحة. ٢-وزارة الاعلام بأجهزتها المختلفة وذلك من خلال برامجها وأنشطتها الهادفة الى تنمية الوعي لدى المواطنين بأهمية التعاون للحد من ظاهرة الغارمين وآثارها السلبية علي المجتمع. ٣-الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وعلي رأسهم كليات ومعاهد ومدارس الخدمة الاجتماعية لتوفير متخصصين ذو كفاءة وخبرة عالية للتعامل مع فئات الغارمين وأسرهم.

	تطبيق برامج الحماية الاجتماعية للغارمين وكيفية تغلبها علي المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف برامج الحماية الاجتماعية. ٤-نتائج الدراسة الحالية وما أسفرت عنه من نتائج أوضحت طبيعة متطلبات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالجمعيات الأهلية.	ب-توفير موارد بشرية ذات مستوى مهاري وكفاءة ادارية عالية. ج-حسن اختيار القيادات بالجمعية لتكون مشجعة لفكرة العمل الفريقي بالإضافة الي القدرة علي تكوين علاقات ايجابية مع الغارمين. د-الاهتمام بأخذ آراء الغارمين في الخدمات المقدمة اليهم والتي تعبر عن احتياجاتهم الفعلية مما يساعد علي تحسينها وتطويرها. هـ-ضمان التوزيع العادل للموارد بالجمعية في ضوء أولويات البرامج. ٣-العمل على مستوى وزارة التضامن الاجتماعي: أ-اعداد دليل واضح وبسيط عن البرامج والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية المعنية بالعمل مع الغارمين. ب-تخطيط وإدارة المشروعات علي المستوى القومي بكفاءة وفعالية. ج-زيادة برامج التدريب لبناء قدرات العاملين في مجال الغارمين. د-المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة للغارمين المستحقين. هـ-توفير الأطر القانونية والتشريعية التي تحمي الغارمين من تضليل الدائنين.	٤-جمعيات المستثمرين والممولين كجمعيات رجال الأعمال. ٥-المجالس القومية المتخصصة. ٦-كافة منظمات المجتمع المدني مثل النقابات المهنية ومنظمات حقوق الانسان والجمعيات الأهلية فهي الأكثر حرصاً علي تدعيم تلك الفئات.

٥- المراحل المهنية لتحقيق أهداف التصور التخطيطى المقترح.

١-مرحلة الدراسة ووضع الخطة:	١-الدراسة المشتركة للظروف البيئية والمعيشية الخاصة بالغارمين. ٢-تحديد المشكلات الأكثر تأثيراً وأولوية الاحتياجات للغارمين. ٣-توفير المعلومات الكافية لتصميم برامج جديدة تتناسب واحتياجات الغارمين. ٤-حصر برامج الحماية الاجتماعية القائمة بالمؤسسة والمجتمع المحلي والقومي مضافاً اليها البرامج المقترحة. ٥-توفير الإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية والتي يمكن اتاحتها لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية. ٦-الاستعانة بالخبراء والفنيين ومقدمى الخدمات فى مجال العمل مع الغارمين لإشباع احتياجاتهم.
٢-مرحلة التنفيذ:	١-اشراك الغارمين في وضع أنشطة برامج الحماية الاجتماعية حتى تلبي احتياجاتهم وتواجه مشكلاتهم الفعلية. ٢-إيجاد هيكل تنظيمي بالجمعية توزع فيه المسئوليات والاختصاصات اللازمة لتنفيذ خطة وأنشطة برامج الحماية الاجتماعية. ٣-تبسيط الإجراءات وتحقيق مزيد من المرونة فى تقديم الخدمات للغارمين المستفيدين من المؤسسة.
٣-مرحلة المتابعة والتقويم:	١-الاهتمام بالمتابعة المرحلية للبرامج والخدمات المقدمة للغارمين بغرض الوقوف علي معدل تحقيقها لأهدافها. ٢-مراقبة عملية تنفيذ خطط برامج الحماية الاجتماعية والتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة. ٣-تحديد مدى الانجراف الناتج عن التقويم واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح المسار. ٤-ضرورة مشاركة الغارمين في متابعة عملية تنفيذ وتقويم البرامج والخدمات المقدمة لهم. ٥-تقويم الخطط التنفيذية لبرامج الحماية الاجتماعية بصة دورية والاستفادة من نتائج التقويم في تطويرها وتجويدها.

	٦-إعادة النظر في برامج وأنشطة الجمعية واقتراح برامج وخطط ملائمة لطبيعة التغيرات المرتبطة بالغارمين.
٦-متطلبات تحقيق التصور التخطيطى المقترح.	
١-المتطلبات الإدارية:	- ويقصد بها تزويد العاملين بالجمعيات الأهلية بمعايير السلوك الإداري والمهني، والتي يمكن من خلالها تقديم خدمات أفضل للغارمين مثل الالتزام بالموضوعية والعدل والصدق والأمانة والارتقاء بالكفاءة المهنية.
٢-المتطلبات التنظيمية:	- ويقصد بها إذكاء سلوك التقويم الذاتي وتعميق الشعور بالمسئولية والرقابة والمحاسبية عن الأداء والتميز وتبنى التصحيح المستمر وإذكاء السلوك التنظيمي والتخطيطي والاستفادة من نظم المعلومات المتوفرة.
٣-المتطلبات المعلوماتية:	- ويقصد بها تعميق فكرة أن تحديث البيانات والمعلومات والإحصاءات وتوفيرها بالجمعية بشفافية ونزاهة ليست رفاهية يمكن الاستعانة بها أو الاستغناء عنها طبقاً للظروف، وانما هي ضرورة وأن ضرورتها تنبع بالدرجة الأولى من اتاحة المعلومات المرتبطة بأنشطة الجمعية والافصاح عنها من كافة الجوانب وتعميق فهم العاملين بالجمعية لطبيعة الدور الذي يقوم به كل عضو بالجمعية لتلبية احتياجات الغارمين الى أقصى حد ممكن.
٤-المتطلبات المالية:	- ويقصد بها إعداد العاملين بالجمعيات الأهلية والغارمين المستفيدين من هذه الجمعيات بكافة الجوانب المرتبطة بخطة التمويل ومصادر التمويل سواء المحلية منها أو الإقليمية أو الدولية مع التعمق في فهم فنيات اعداد ميزانيات المشروعات والبرامج وتقديم دراسات جدوى لتلك المشروعات، والعمل علي دفعهم للإعلان الصادق عن الميزانيات من جميع البنود سواء من التمويل أو أوجه الانفاق الفعلية، مع اعداد دليل واضح ومبسط ينشر فيه كل ميزانيات المشروعات الصغيرة المتوفرة بالجمعية أو المتاحة بالمجتمع المحلى.
٥-المتطلبات البشرية:	- ويقصد بها تزويد واعداد جميع العاملين بالجمعية وتدريبهم علي كيفية التعامل مع الغارمين ونفسياتهم بطريقة مهنية تتم وفق منظومة من الخطوات المحددة سلفاً كالثقة بالنفس، القدرة علي المبادرة وقيادة المواقف والبصيرة النافذة وايضاً القدرة علي توجيه الأمور مع إيجاد لغة تفاهم مشتركة بين العاملين والغارمين، ومن ثم فالهدف النهائى هو تحسين جودة الأداء الفعلى للجمعية.
٧-مقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للغارمين بالتصور التخطيطى المقترح.	
١. ضرورة تشجيع الغارمين للتعبير عن حاجاتهم الأساسية. ٢. ضرورة أن تنبع البرامج والمشروعات من احتياجات واهتمامات الغارمين أنفسهم. ٣. ضرورة تلبية احتياجات الغارمين الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية. ٤. ضرورة نشر القيم الاجتماعية الإيجابية السليمة لدى الغارمين وأسرهم. ٥. ضرورة العمل علي تغيير النظرة السلبية من جانب أفراد المجتمع للغارمين. ٦. توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الجمعيات الأهلية فتضم القيادات والعاملين والخبراء والمهتمين والغارمين المستفيدين من الخدمات أنفسهم. ٧. اعتماد أنظمة تشريعية وقانونية أكثر مرونة تتناسب وظروف الغارمين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية. ٨. تشجيع المرؤوسين علي العمل كفريق من أجل رسم سياسة مستقبلية للبرامج والمشروعات التي تلبي حاجات الغارمين. ٩. تدعيم الثقة لدى العاملين حيث أن للثقة دور كبير في إيجاد الدافعية للعمل مع الغارمين وتحمل المسئولية تجاههم. ١٠. اعتماد آليات الرقابة الذاتية والمساءلة في الجمعيات الأهلية. ١١. نشر ثقافة اللامركزية بين قيادات ومسئولي الجمعيات الأهلية والعاملين بها. ١٢. ضرورة توفير إمكانات بشرية مؤهلة علمياً كالأخصائيين الاجتماعيين والمخططين الاجتماعيين داخل الجمعيات الأهلية للتعامل مع الغارمين. ١٣. ايجاد آلية لاستقطاب الشباب المتطوع وخاصة من ذوي الخبرة. ١٤. استحداث نظام معلوماتي كفء يساعد علي اتخاذ القرارات التخطيطية لبرامج ومشروعات الغارمين بصورة جيدة مع الالتزام بالشفافية والنزاهة. ١٥. ضرورة توفير دراسات جدوى للمشروعات التي يمكن للغارمين تنفيذها. ١٦. تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تلبي احتياجات الغارمين. ١٧. ضرورة تقويم البرامج والخدمات المقدمة للغارمين بهدف الوقوف على جوانب القوة والضعف بها.	

المراجع

المراجع العربية

أبي بكر جابر الجزائري. (٢٠٠٢). *أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير*. دمنهور: دار لينا للنشر والتوزيع.

احمد ابراهيم حمزة. (٢٠١٥). *السياسة الاجتماعية*. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

احمد شفيق السكري. (٢٠٠٠). *قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

احمد عبدالحميد سليم. (٢٠١٤). دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تدعيم الحماية الاجتماعية للفقراء في الريف. *مجلة الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم*.

احمد محمد حسن محمد هريدي. (٢٠١٥). *دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف. رسالة ماجستير غير منشورة*. الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم.

اسامة علي السيد احمد. (٢٠١١). *الحماية الاجتماعية في مصر نحو سياسة اجتماعية متكاملة*. القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠١٩). *أهم مؤشرات بحث زيادة معدل الفقر في مصر*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

السيد عبد الفتاح عفيفي. (٢٠٠٧). دور الفقراء والدولة والمجتمع المدني للخروج من مصيدة الفقر لتحقيق العدالة الاجتماعية. *المؤتمر العلمي السادس الفقر وحقوق الأسرة*. القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. (٢٠٠٦). *دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر في اربع بلدان عربية(لبنان.مصر.اليمن.المغرب)*. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

المعجم الوجيز. (٢٠١١). *مجمع اللغة العربية*. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

اماني عبد المطلب ابراهيم الصعيدي. (٢٠١٠). *اسهامات جمعيات رعاية اسر المسجونين في وقاية اسر المسجونين من الانحراف. رسالة ماجستير غير منشورة*. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

امنية حلمي. (٢٠٠٥). كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر. *المركز المصري للدراسات الاقتصادية*.

أميرة عبدالفتاح عمر محمد. (٢٠١٧). *المشكلات التي تواجه المرأة الغارمة ودور الممارس العام في الخدمة الاجتماعية في التعامل معها. دراسة ماجستير غير منشورة*. أسيوط: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة أسيوط.

ايهاب خميس أحمد المير. (٢٠٠٧). *متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الادارة الالكترونية*. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. كلية الدراسات العليا. قسم العلوم الادارية.

حامد عمار. (٢٠٠٧). *مقالات في التنمية البشرية*. القاهرة: عالم الكتب. ط١.

حسام طلعت بندق. (٢٠١٠). تقدير حاجات الأسر الأولى بالرعاية في المجتمع الحضري. *المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية* (صفحة ٤٨٨٨: ٤٩٦٣). حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

حسين حسن شحاتة. (١٩٩١). *محاسبة الزكاة مفهوماً ونظاماً وتطبيقاً*. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (٢٠٠٧). *الفقر والمجتمع*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

خالد ابراهيم حسن الكردي. (٢٠١٤). الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة. *مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية* (الصفحات ١- ٣٦). الرياض: مركز الدراسات والبحوث. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

خبابة علاءالدين. (٢٠١٨). *أثر الثقافة التنظيمية علي صياغة وتنفيذ استراتيجية المؤسسة*. الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف. كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير.

خضر عبد العظيم أبو قورة. (٢٠١٠). *نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر*. القاهرة: معهد التخطيط القومي.

دعاء عبدالحميد عبدالسميع محمد. (٢٠١٢). *العلاقة بين الشراكة المجتمعية وتحسين نوعية حياة سجينات الفقر. رسالة دكتوراه غير منشورة*. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

دعاء عطية الثلاثيني. (٢٠١٤). *فاعلية برامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الصغيرة-برنامج التمكين الاقتصادي ديب. رسالة ماجستير غير منشورة*. غزة: الجامعة الاسلامية.

رحمة بامحمد. (٢٠١٨). الجمعيات الأهلية وسبل تطويرها الموارد والأهداف. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، ٢٥٨-٢٧٨.

رشاد احمد عبداللطيف. (٢٠٠٥). *عمليات ومداخل حديثة في طريقة تنظيم المجتمع*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

سامية بارح فرج. (٢٠١١). تقييم جهود وشبكات الأمان الاجتماعي في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتمكين المرأة الفقيرة. *المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية* (الصفحات ٤٠٦٦-٤٢٠٣). حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

سعودي محمد حسن. (٢٠١١). *اسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحسين نوعية الحياة للفقراء. رسالة دكتوراه غير منشورة*. اسيوط: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة اسيوط.

سيد رشاد مصطفى. (٢٠١٢). *الجمعيات الأهلية تصنع التغيير*. الجيزة: دار الزعيم.

شيماءمحمود عبدالمقصود. (٢٠١٣). *الضغوط الحياتية لسجينات الفقر المفرج عنهن وعلاقتها بتوافقهن الاجتماعي*. القاهرة: رسالة ماجستير.غير منشورة.كلية الخدمة الإجتماعية.جامعة حلوان.

صلاح هاشم. (٢٠١٤). *الحماية الاجتماعية للفقراء قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين*. القاهرة: مؤسسة فريد ريتش ابيرت.

صلاح هاشم. (٢٠١٤). *الحماية الاجتماعية للفقراء قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين*. القاهرة: مؤسسة فريدريش ابيرت.

طلعت مصطفى السروجي. (٢٠١١). *تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

طلعت مصطفى السروجي. (٢٠١٢). *التنمية الاجتماعية من الحداثة الي العولمة*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عبد الرحيم شهاب. (٢٠١٣). *دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الاسرائيلي علي قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة*. غزة: الجامعة الاسلامية.

عزيزة محمد علي بدر. (١٩٩٨). *الاسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر خصائصه وآلياته ومشكلاته، ورقة عمل* . القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عصام محمد طلعت. (٢٠٠٥). *تقدير الاحتياجات والمشكلات الاجتماعية في المجتمعات العمرانية الجديدة. رسالة ماجستير غير منشورة*. أسيوط: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة أسيوط.

علاء الدين يحيى مغازي. (ابريل, ٢٠٠٨). أثر المتغيرات المجتمعية على مقابلة الاحتياجات الضرورية للمسجونين المفرج عنهم حديثاً. *مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية*، ١٣١-١٨٩.

علي بن ابراهيم النملة. (٢٠١٤). مفهوم الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية. *مؤتمر الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية* (الصفحات ١-١١). الرياض. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

علي عبدالرازق جلبي. (٢٠١١). *العنف والجريمة المنظمة. دراسات في المشكلات الاجتماعية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عماد محمد نبيل. (٢٠١٠). *الرعاية الانسانية كمدخل لتحسين نوعية حياة فقراء الريف. رسالة دكتوراه غير منشورة*. البحيرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

فوزي محمد صالح الشامي. (٢٠٠٧). *دور الضمان الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية في اليمن. رسالة ماجستير*. اليمن: كلية الآداب. جامعة صنعاء.

فيصل حمد المناور، و راشد ثامري. (٢٠١٨). واقع المخاطر الاجتماعية في الدول العربية. *مجلة العلوم الاجتماعية*، ١١-٥٦.

كمال عبده بدرالدين. (٢٠١١). فعالية التشبيك في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد. *ملتقى الرياض العلمي*.

لبنى العضايلة. (٢٠٠١). *خصائص الأسرة الفقيرة ومشكلاتها في المجتمعات المحلية الحضرية، ماجستير. غير منشورة*. عمان: الجامعة الأردنية.

محمد أحمد محمود عبدالرحيم. (٢٠٠٧). تقدير حاجات الفقراء من الخدمات المجتمعية للجمعيات الأهلية. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية*، ٤٠٢-٤٦٢.

محمد عبد الرحمن حسن أحمد. (٢٠١٦). تقدير احتياجات الفقراء الغارمين كمتغير في التخطيط لتحسين نوعية حياتهم. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، ٢١٣-٢٨٤.

مرقص عبدالمسيح عبده. (٢٠١٤). دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر. *حوليات آداب عين شمس*، ١٢٧-١٤٧.

مصطفى محمود أحمد. (٢٠١٧). *تصور مقترح من منظور المدخل التنموي لتفعيل دور بعض منظمات المجتمع المدني في التخفيف من حدة مشكلات الغارمين. رسالة ماجستير. غير منشورة*. القاهرة: جامعة الأزهر. كلية التربية. قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع.

مصطفى محمود محمد عبدالعال عبدالسلام. (٢٠٠٨). دور الجمعيات الخيرية الاسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح انشاء بنك فقراء أهلي اسلامي. *مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث* (الصفحات ١-٢٨). دبي: دائرة الشؤون الإسلاميةوالعمل الخيري بدبي.

معهد التخطيط القومي. (٢٠١٠). *نحو اصلاح نظام الحماية الاجتماعية في مصر*. القاهرة: معهد التخطيط القومي.

منصور مغاوري حسن. (٢٠٠٧). الفقر"دراسة لمؤشرات الحرمان البشري في بعض المحافظات". *المؤتمر السنوي التاسع قضايا الفقر والفقراء في مصر* (صفحة ١٤). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

منظمة العمل العربي. (٢٠١٢). *موجز الحماية الاجتماعية سبيلاً للعدالة الاجتماعية وضماناً لجيل المستقبل*. القاهرة: منظمة العمل العربي.

منى جميل سلام. (١٩٩٨). *العلاقة بين اشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع المحلي والانتماء للمجتمع. ماجستير. غير منشورة*. الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة القاهرة. فرع الفيوم.

منى عطية خزام. (٢٠١٠). *شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

منى عطية خزام. (٢٠١٢). التخطيط لتحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية. *المؤتمر الدولي الخامس والعشرون. مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة* (الصفحات ٣٧٩٣-٣٨٥٨). حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

منير عبد الله كرادشة، و أحمد حمد أبوحيدر. (٢٠١٥). الديناميات المولدة للفقر في المجتمع الأردني. *مجلة العلوم الاجتماعية*، ٢٢٦-٢٦٨.

مها عبدالودود عبدالعظيم. (٢٠١٤). *تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للغارمات وأسرهن. دراسة ماجستير غير منشورة*. حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

نجاة محمود عبدالمقصود. (٢٠٠٩). دراسة مقارنة لاسهامات منظمات المجتمع المدنيفي مواجهة مشكلة الفقر. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية*، العدد السادس والعشرون. الجزء الثاني.

نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن فرغلي. (ابريل, ٢٠٠٩). قدرات الفقراء كمدخل لتنمية المجتمع المحلي. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية*، ١٥٧٣-١٦٣٦.

هناء خير الدين وهبة الليثي. (٢٠٠٧). *النموالاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر*. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

المراجع الإنجليزية

Brearley, E. (2011). *THE POLITICAL ECONOMY OF SOCIAL PROTECTION IN LATIN AMERICA AND THE RISE OF CONDITIONAL CASH TRANSFERS. Phd.* Baltimore. Maryland: Johns Hopkins University.

cotler, a. (2005). *Investing in women: Myths and realities of micro-credit programs in Peru. Phd.* urbana: university of illinois.

DAHAL, S. (2011). *UNDERSTANDING THE PARTICIPATION OF MARGINAL GROUPS IN ANNAPURNA CONSERVATION AREA, NEPAL. Phd.* Nepal: Texas A&M University.

Duncan, G. J., Magnuson, K., & Votruba-Drzal, E. (2014). *Boosting family income to promote child development. The Future of Children.* california: university of california.

guzzi, a. c. (2016). *assessing social protection arrangements in angola and mozambiqe. Phd.* new york: the city univeristy of new york.

Hall, A. (1996). Social work or working for change? Action for grassroots sustainable development in Amazonia. *International Social Work* , 27-39.

hall, a., & midgley, j. (2004). *social policy for development in britain.* TJ international.

Hallerod, B., & Larsson, D. (2008). poverty, welfare problem and social exclusion. *International Journal of Social Welfare*, pp. 15-25.

Iqbal, K. (2007). The Declaration on the Right to Development and Implementation. *Political Perspectives CIP 2007 Vol. 1 (10)*, 39.

loewe, m. (2000). *social security in egypt: an analysis and agenda for policy reform, working paper 2024.* egypt: available at SSRN.

Lymbery, M., & Butler, S. (2004). *Social work ideals and practice realities. Palgrave Macmillan.* U.S.A.: Palgrave Macmillan.

mendez, m. j. (2015). *poverty alleviation policies in argentina in the post-2001 period. acase study. Phd.* university of manchester. faculty of humanition.

Michielsen, J. (2012). *Transformative Social Protection in Health in India Empowering poor patients to claim quality health care through community health insurance. Phd.* university Antwerpen Belgium .

Nolan, B., & T. Whelan, C. (2009). Using Non-Monetary Deprivation Indicators to Analyse Poverty and social exclusion in Rich Countries: Lessons from Europe? 1-31.

norton, a., conway, t., & focter, m. (2002, may 20). social protection. defining the field of action and policy. *development policy review*, pp. 541-567.

Pierce, G. S. (2015). *Basic Services Low-Income Settlements and the Local State: How Collectively-Organized Initiatives Redress Inequalities, Phd.* Los Angeles: University of California.

pospisilova, t. (2011). *Grassroots volunteering: definitions, concepts and themes. Overview of the literature.* Praha, Agora: europan commission.

Sample, B. (2011, November 14-17). Moving 100 Million Families Out of Severe Poverty: How Can We Do It? *Global Microcredit Summit*, pp. 1-47.

Sirojudin, S. (2013). *Microinsurance and Social Protection for Workers in the Informal Sector in Indonesia: A Study of the Social Welfare Insurance Program (SWIP/ASKESOS).Phd.* California : University of California.

Stanley, J. (2014). *Business Confidence, Employer Initiative, and the Politics of Social Protection: Explaining the Rise of Unemployment Insurance in France, 1944-1958. Phd.* New York: New York university.

touchton, d., & acker-hocevar, m. (2001, November 2-4). Using a Lens of Social Justice To Reframe Principals' Interviews from High Poverty, Low Performing Schools. *the University Council for Educational Administration Conference* (p. 25). Cincinnati, Ohio: U.S. DEPARTMENT OF EDUCATION. Office ot Educational Research and Improvement EDUCATIONAL RESOURCES INFORMATION.

vakil, a. c. (1997). confronting the classification problem toward a taxanomy of NGOs. *world development. vol 25*, 2057-2070.

willetts, p. (2000, april 14). *what is a non-governmental organizzatio UNESCO encyclopadia of life support systems. output from the research project on civil socity networks in global governance.* Retrieved from http://www.staff.city.ac.uk/p.willetts/CS-NTWKS/NGO-ART.HTM.

world bank. (1995). *working with NGOs. aprochical guide to operational collaboration between the world bank and non-governmental organizatio.* world bank.

zhang, s. (2010). *the relatioships between social capital and economic well-being-an individual level analysis.* urbana-champaign: university of linois.

حمام, أ. م. (2013). اسباب الفقر في مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*, 1-37.